

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية نقلة نوعية في تطور المهنة علي المستوى الخليجي



"المحاسبين" أقامت ندوة واقع
الشراكة بين القطاعين
العام والخاص



"المحاسبين" شاركت في المنتدى
الإقليمي الدولي السنوي للشرق
الأوسط



المحاسبين نظمت 3 دورات
تدريبية متخصصة لإدارة
الخبراء

ابشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 دك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م³
من الطابوق الأبيض

عنتات
بقيمة 20
دك



+
3 أكياس
مونة
لاصقة

الدعم الحكومي 1750 دك

بحد أقصى 100 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الخلط الخرساني الجاهز



الدعم الحكومي 8460 دك

بحد أقصى 450 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتج من منتجات الدعم السابقة



أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

%15

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR



%30

بلاكات الكهرباء

%10

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



NATIONAL INDUSTRIES COMPANY



شركة الصناعات الوطنية

@national_industries

www.nicbm.com

1 844 555



صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

إنجازات مهنية نوعية

حققت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العديد من الإنجازات المهنية النوعية التي فاقت التطلعات خلال عام 2025، مع العمل على استمرار وتيرة الإنجازات المهنية خلال العام الحالي 2026، مع استلهام الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تعيشها الكويت حالياً لتحقيق إنجازات مهنية موازية وبما يحقق رؤية الكويت الجديدة.

ومن بين أبرز المحطات المهنية التي حققتها الجمعية، انعقاد اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية الخليجية في مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في 11 ديسمبر 2025، حيث من المقرر تنفيذ الجمعية خطة العمل الخليجية المشتركة التي تم التوافق عليها وهو الأمر الذي يعزز المهنة على المستويين المحلي والخليجي.

كما شهد عام 2025، اختيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كأفضل جمعية مهنية خلال انعقاد ملتقى الكويت للاستدامة الثاني، بالإضافة إلى مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مؤتمرات وفعاليات مهنية إقليمية ودولية، كان له الأثر الكبير في تعزيز وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين والعمل على تطبيقها داخل الكويت.

ومن أبرز تلك الفعاليات على سبيل المثال - لا الحصر - مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في منتدى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي أقيمت فعالياته في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 30 سبتمبر وحتى 2 أكتوبر 2025، مشاركة الجمعية في فعاليات المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر حول التحول الرقمي في العاصمة المصرية القاهرة والذي انطلقت فعالياته في 28 سبتمبر 2025، مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مؤتمر الشمول المالي الذي عقدت فعالياته في الجمهورية اللبنانية في الفترة من 30 سبتمبر وحتى 2 أكتوبر 2025 ومشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مؤتمر لجنة الإفلاس «ايسار» بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 13 إلى 14 أكتوبر 2025. كما شاركت الجمعية في منتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الإصلاح في مجال الإفلاس يومي 3 و4 نوفمبر 2025 والذي أقيمت فعالياته في العاصمة القطرية الدوحة.

ومن بين الأمور الهامة التي تحرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عليها، ما يتعلق بتنظيم الكثير من البرامج المهنية والدورات التدريبية وورش العمل المجانية التي تعزز قدرات العاملين في مجال المهنة بمختلف القطاعات، حيث عقدت الجمعية خلال عام 2025 حوالي 44 برنامج ودورة وورش عمل مجانية كان لها بالغ الأثر على تطور المهنة وشارك فيها العشرات من المهتمين في مجال المهنة وموظفين من عدة جهات حكومية والقطاع الخاص.

وتتطلع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتنفيذ الكثير من الخطط والبرامج المهنية النوعية، مع إقامة برامج ودورات وورش توعية تعزز القدرات المهنية لدى أعضاء الجمعية، مع استمرار الجمعية في إقامة ندوات تناقش القضايا المهنية في مختلف التخصصات.

المحتويات

8	«المحاسبين» استضافت اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية الخليجية	حصاد الجمعية
12	الآيفاك : اللقاء التشاوري للجمعيات والهيئات المهنية في الكويت خطوة للأمام في تطور المهنة خليجيا	حصاد الجمعية
20	«المحاسبين» : تعديل مقترح على نص المادة ٢٠٦ من قانون الشركات بشأن المهلة الزمنية لانقضاء الجمعية العمومية للشركات	دراسات وبحوث
24	قانون التأمين في الكويت ٢٠١٩	تشريعات وقوانين
36	«المحاسبين» شاركت في الاحتفال السنوي للإدارة العامة للخبراء «مسيرة إدارة»	أنشطة الجمعية
40	«المحاسبين» عقدت ٣ اجتماعات في الجزائر	أنشطة الجمعية
51	«المحاسبين» : ٤ ورش مجانية للمهتمين ومزاوي المهنة	برامج تدريبية
58	تهاني وتبريكات	مناسبات

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير
The Board of Editors

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي

Sabah Mubarak Al-Jalawi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان

Ali Bader Al-Wazan

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي

Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني

Rashid Awad Al Hatlani

عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري

Dhari Ali Al-Hajri

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري

Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى

Abdullah Marawan Al-Aisa

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس

Abdullwahab Mishari Al-Faris

عضو مجلس الإدارة Board Member

AL-MOHASIBOON



kw_aaa



info@kwaaa.org



+965 22001002
+965 22001003



kw_aaa



www.kwaaa.org



+965 51700060

العدد (١٠٧)، يناير ٢٠٢٦، السنة الثالثة والثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

October, 2027 - No.(107)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Accountants & Auditors Association

> Correspondence:

< المراسلات :

Should be addressed to: The Editor - in-

Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472

Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:

Al-Murajaa - State of kuwait

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»

ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة دولة الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Advertisements:

< الإعلانات :

Agreements in this regard should be

made with the management of kuwaiti

Association of Accountants and Auditors

P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة - الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Subscriptions:

< الاشتراكات :

Kuwait & GCC Countries:

- 2.5 K.D for KAAA Members.

- 5 K.D for Individuals.

- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:

- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab

- 80 \$ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:

- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.

- 5 دنانير كويتية للأفراد.

- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:

- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.

- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الأجنبية:

- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.

- قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبين.

> Price of one copy:

< سعر النسخة :

- 500 Filse for KAAA Members

- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.

- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

- أعضاء الجمعية: 500 فلس

- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادلها بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.

- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية





يتقدم

الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة
في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

بأسمى آيات التهاني والتبريكات

لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح

(حفظه الله ورعاه)

بمناسبة مرور الذكرى الثانية لتولي سموه مقاليد الحكم

سائلين المولى عزوجل أن يوفقه ويسدد خطاه

لاستكمال مسيرة الخير والنماء لدولة الكويت الغالية

(حفظ الله الكويت من كل مكروه)

للمرة الأولى على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «المحاسبين» استضافت اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية الخليجية



صباح الجلاوي :

- الاتفاق علي خطة عمل خليجية مهنية مشتركة
في 2026 تنفيذها جمعية المحاسبين

في إطار تواصلها المستمر مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مهنة المحاسبة، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، بمبناها في 11 ديسمبر 2025، اللقاء التشاوري الأول للهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحضور رئيس وأعضاء مجلس الادارة وممثلو الجمعيات والهيئات المهنية الخليجية.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي اعتمد خطة العمل المشتركة للجمعيات والهيئات المهنية الخليجية لعام 2026 ، بهدف رفع مستوى التعاون بين الهيئات والجمعيات المهنية وتعزيز الشراكة نحو آفاق أوسع.



صباح الجلاوي :

- رفع مستوى التعاون بين الهيئات والجمعيات المهنية وتعزيز الشراكة نحو آفاق أوسع
- انعقاد الملتقى تزامن مع الذكرى السنوية لافتتاح مبنى جمعية المحاسبين
- تعزيز العمل المهني وتطوير قدرات مزاوولي المهنة العاملين في مختلف القطاعات
- اللقاء نقلة نوعية في العمل المهني الخليجي المشترك لأهمية الموضوعات التي طرحها
- الملتقى يعكس الاهتمام الكبير من قبل الجمعية والجمعيات المهنية الخليجية للارتقاء بالمهنة
- فرصة سانحة لتبادل الخبرات والتجارب بين الجمعيات والمنظمات المهنية الخليجية
- اللقاء ناقش شروط مزاولة المهنة بشأن معاملة المثل الخاصة بمهنة المحاسب في دول مجلس التعاون
- اعتماد آلية قنوات تواصل عن بعد وإقامة ورش عمل مشتركة بين الجمعيات والمنظمات المهنية

وأضاف تم الاتفاق علي تكليف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتنفيذ خطة العمل المشتركة المتفق عليها، بالتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج.

وبين الجلاوي أن خطة العمل المشتركة لعام 2026، من شأنها تعزيز العمل المهني وتطوير قدرات مزاوولي المهنة في مختلف القطاعات والذي سينعكس إيجاباً على التعاون المهني المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح أن انعقاد الملتقى تزامن مع الذكرى السنوية لافتتاح مبنى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الذي أقيم، برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- وحضور سمو





الخليجية، بما يخدم الرؤية الخاصة للعمل الخليجي المشترك.

وأوضح الجلاوي أن هذا اللقاء التشاوري سيتلوه خطوات عملية من شأنها تعزيز وتطوير التعاون بين كافة العاملين في العمل الخليجي المحاسبي المشترك

وأوضح أن الجمعية تحرص على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال التواصل المستمر البناء مع كافة المنظمات والاتحادات والهيئات والجمعيات الأهلية الإقليمية والعربية والدولية ، مشيراً إلى أن انعقاد الملتقى التشاوري للهيئات والجمعيات الخليجية هو تأكيد كبير من الجمعية لتحقيق هذا التعاون.

وبين أن أهمية الملتقى تعكس الاهتمام الكبير من قبل جمعية المحاسبين والجمعيات المهنية الخليجية للارتقاء بالمهنة من خلال استعراض آخر تطورات المهنة والاستفادة من تجارب عدة دول تمتلك تجارب سابقة في مجال الضريبة والافلاس أو الخبرة المحاسبية أو مراقبة الحسابات وفق المعايير الدولية.

واختتم الجلاوي كلمته بالتأكيد على أن اللقاء التشاوري الأول سيكون باكورة عمل مهني مشترك بين كافة الهيئات والجمعيات الخليجية.

الوفود المشاركة في اللقاء التشاوري

تشرفت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتنظيم واستضافة وفود الملتقى التشاوري الأول للهيئات والجمعيات المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الخميس الموافق 11 ديسمبر 2025 ، حيث عقد الملتقى بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بحضور كل من :

رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / صباح مبارك الجلاوي



رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح - حفظه الله.

ولفت الجلاوي أن اللقاء التشاوري يمثل نقلة نوعية في العمل المهني الخليجي المشترك لأهمية الموضوعات التي تم طرحها خلال اللقاء والتي من بينها: بحث شروط مزاوله المهنة بشأن معاملة المثل الخاصة بمهنة المحاسب في دول المجلس واعتماد آلية قنوات تواصل عن بعد ، إضافة إلى إقامة ورش عمل مشتركة بين الجمعيات والمنظمات المهنية.

وجدد الجلاوي في كلمته ترحيبه بضيوف الملتقى من مسؤولي المهنة في الهيئات والجمعيات المهنية الخليجية المشاركة في بلدهم الثاني الكويت، متمنيا تحقيق وتنفيذ الخطوات العملية التي تنعكس ايجابا علي المهنة ومزاوليها.

وقال : أن الاجتماع يسهم في تعزيز التعاون الخليجي المشترك في مجال مهنة المحاسبة، للاستفادة من التجارب والخبرات التي تتمتع بها الهيئات والمنظمات المهنية الخليجية في كافة مجالات مهنة المحاسبة.

واضاف الجلاوي أن الاجتماع يمثل فرصة سانحة لتبادل الخبرات والتجارب بين الجمعيات والمنظمات المهنية





الحضور من الهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مبدياً تفاؤله بتحقيق تعاون مهني مشترك يعزز دور المهنة ويطور من قدرات مزاويلها بما يحقق استراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سعادة / أحمد بن عبد الله المغامس -الرئيس التنفيذي في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين «سوكبا»

سعادة/ الشيخ محفوظ بن علي آل جمعة - رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين العمانية.

سعادة / عباس عبد الحسين رضي - رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين البحرينية والذي انضم للقاء عبر الأون لاين.

سعادة / على عباس سلمان رئيس لجنة السياسات والتمثيل الرسمي في جمعية المحاسبين والمراجعين البحرينية.

سعادة / عبد الرحمن إبراهيم الزرعوني عضو مجلس الإدارة في جمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين.

سعادة/ فيصل علي نقادان من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية .

وتقدم رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي بالشكر والتقدير للسادة



اتساقا الحوار الإقليمي خطة لتعزيز التعاون المهني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأيفاك : اللقاء التشاوري للجمعيات والهيئات المهنية في الكويت خطوة للأمام في تطور المهنة خليجيا



ويمثل هذا خطوة هامة إلى الأمام لمهنة المحاسبة في المنطقة، وهي خطوة متجدرة في القيادة الإقليمية والتعاون العملي والرؤية المشتركة لبناء القدرات على المدى الطويل.

وضع الأسس

وُضعت أسس هذا التقدم في الرياض، حيث أتاح مؤتمر IFAC Connect MENA فرصة لجمع منظمات المحاسبة المعتمدة، والهيئات التنظيمية، وواضعي المعايير، وشركاء التنمية في مكان واحد. وبالنسبة للعديد من المشاركين، كانت هذه هي المرة الأولى التي تُناقش فيها التحديات والفرص الإقليمية بشكل جماعي بدلا من مناقشتها بشكل ثنائي أو منفرد.

وكان إطلاق تقرير رؤى الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحظة محورية، إذ سلط الضوء على التقدم والثغرات القائمة في المنطقة. وبينما حققت العديد من الدول تقدماً ملحوظاً في تبني المعايير الدولية، أكد التقرير على وجود تحديات مشتركة، من بينها عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد التقنية، وازدواجية الجهود بين الدول، ومحدودية آليات تبادل المعرفة بين النظراء.

وتتوافق هذه الرؤى بشكل وثيق مع عرض القيمة للأعضاء

أشاد الاتحاد الدولي للمحاسبين «الأيفاك» IFAC « باللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية الخليجية الذي استضافته الكويت في مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في 11 ديسمبر 2025، حيث أشار الاتحاد إلى أن قادة ومسؤولي المهنة اجتمعوا في مؤتمر IFAC Connect MENA في الرياض، مع سؤال مشترك: كيف يمكن لمنظمات المحاسبة المهنية في المنطقة أن تتعاون بشكل أكثر فعالية للاستجابة للتغيرات التنظيمية المتسارعة، وتزايد توقعات المصلحة العامة، وارتفاع المطالب على المهنة؟

وبعد أشهر قليلة فقط، تمت الإجابة على هذا السؤال بالفعل، ففي 11 ديسمبر 2025، اجتمع ممثلون عن منظمات المحاسبة المهنية من دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت للاستفادة من الزخم الذي تحقق في الرياض، وللموافقة رسمياً على إطار تعاون منظم بقيادة إقليمية.

وقد أسفر الاجتماع عن تأييد واسع النطاق لإنشاء مركز إقليمي للموارد المهنية، مدعوماً بخطة عمل مشتركة معتمدة من دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2026، والتزاماً بالتعاون المستدام بين منظمات المحاسبة المهنية بدءاً من العام المقبل.



- تأييد واسع النطاق لإنشاء مركز إقليمي للموارد المهنية، مدعوماً بخطة عمل مشتركة معتمدة
- اللقاء يعزز رؤية الاتحاد الدولي للمحاسبين بشكل التي تُعطي الأولوية لتعزيز قدرات الأعضاء
- دعم منظمات المحاسبة المهنية في تقديم قيمة مضافة لأعضائها وللمصلحة العامة
- الاتحاد الدولي للمحاسبين أشار إلى أن العديد من الدول تقدماً ملحوظاً في تبني المعايير الدولية
- الالتزام المشترك بتعزيز التعاون الإقليمي وخطة عمل ملموسة ومحددة زمنياً تعكس الأولويات

الخليجية»، ويوماً مهنيًا خليجيًا سنويًا موحدًا يُعقد في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. كما تتضمن الخطة إعداد دليل للممارسات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتبادل المتحدثين والخبراء، وتبادل الإحصاءات والمؤشرات المهنية سنويًا. سيبدأ التنفيذ مطلع عام 2026، مع تناوب القيادة سنويًا بين الهيئات المشاركة لضمان الملكية المشتركة والاستدامة. ووافق المشاركون بالإجماع على خطة العمل المشتركة لمجلس التعاون الخليجي لعام 2026، وهي إطار عمل عملي وقابل للتطوير مصمم لنقل التعاون من مرحلة الحوار إلى مرحلة التنفيذ. وبدلاً من إطلاق هياكل طموحة للغاية، تركز الخطة على مبادرات قابلة للتحقيق تبني الثقة، وتُظهر القيمة، وتُرسخ أساساً لتعاون أعمق على المدى الطويل.

كما تم الاتفاق على جدول زمني للتنفيذ، على أن تبدأ الإجراءات الأولية في الربع الأول من عام 2026، وتمتد مراحل التنفيذ على مدار العام. كما وُضعت تربيّات حوكمة لضمان المساءلة والاستمرارية.



والخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تُعطي الأولوية لتعزيز قدرات الأعضاء، وتمكين التعاون، ودعم منظمات المحاسبة المهنية في تقديم قيمة مضافة لأعضائها وللمصلحة العامة. وقد عززت المناقشات في الرياض فهماً مشتركاً مفاده أنه على الرغم من أن المعايير العالمية تُوفر أساساً متيناً، إلا أن الحلول الإقليمية ضرورية لدعم التنفيذ الفعال والتطوير المهني بما يتناسب مع الواقع التنظيمي والسوقي المحلي.

وفي هذا السياق، اكتسبت فكرة مركز الموارد الإقليمي زخماً، ليس كمؤسسة مركزية، ولكن كمنصة منسقة وموجهة إقليمياً لربط الخبرات وتبادل المعرفة وتعزيز الصوت الجماعي للمهنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من الفكرة إلى الالتزام في الكويت

وانطلاقاً من المناقشات التي جرت في الرياض، عقد اللقاء التشاوري الأول للهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي في الكويت في 11 ديسمبر 2025. وشارك فيه كبار مسؤولي الجمعيات والهيئات المهنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلين عن الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر.

وقد حقق اللقاء هدفان رئيسان، أولاً، أكد مجدداً الالتزام المشترك بتعزيز التعاون الإقليمي. ثانياً، ترجم هذا الالتزام إلى خطة عمل ملموسة ومحددة زمنياً تعكس الأولويات التي تم تحديدها من خلال مبادرة "IFAC Connect MENA" والحوار الإقليمي المستمر.

نظرة عامة

وأقرت خطة العمل المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2026 في المنتدى الاستشاري الأول في ديسمبر 2025، وهي توفر إطاراً منظماً للتعاون الإقليمي بين منظمات المحاسبة المهنية. تشمل المبادرات الرئيسية اجتماعات تنسيق افتراضية ربع سنوية، وجلسات شهرية لتبادل المعرفة بعنوان «ساعة المعرفة»

"المحاسبين" أولمت على شرف وفود اللقاء التشاوري الأول للهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية





شملت «المحاسبة الجنائية» والشركات التابعة والزميلة والتحليل المالي "المحاسبين" اختتمت 3 دورات تدريبية متخصصة لـ "الخبراء"



وبهذه المناسبة، أشاد رئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي بالتعاون المتميز بين الجمعية والإدارة العامة للخبراء، من خلال تنظيم تلك الدورات التدريبية المتخصصة التي كان لها الأثر الإيجابي للخبراء في الإدارة العامة للخبراء. وبين أن تلك الدورات التدريبية المتخصصة، تناولت العديد من الموضوعات التي تخدم عمل الخبراء العاملين في الإدارة، بما يطور قدراتهم في مجالات الأعمال التي يقومون بها.

في إطار التعاون المستمر والمتواصل بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والإدارة العامة للخبراء، اختتمت جمعية المحاسبين والمراجعين 3 دورات تدريبية متخصصة للخبراء في الإدارة العامة للخبراء، شملت: المحاسبة الجنائية والتي أقيمت في الفترة من 23 إلى 27 نوفمبر 2025 ودورة الشركات الزميلة والتابعة في الفترة من 7 إلى 11 ديسمبر 2025 ودورة التحليل المالي في الفترة من 14 إلى 18 ديسمبر 2025.





صباح الجلاوي :

- تعاون مستمر ومتواصل مع الإدارة العامة للخبراء
- تنظيم تلك الدورات التدريبية المتخصصة التي كان لها الأثر الايجابي للخبراء
- الفترة القادمة ستشهد مزيدا من التعاون بين الجانبين بما يعزز قدرات الخبراء في الإدارة العامة للخبراء

حمد الزوير :

- الدورات التدريبية تعزز قدرات الخبراء في القضايا المحالة من الجهات النادبة
- تنفيذ استراتيجية إدارة الخبراء بتوجيهات من معالي وزير العدل المستشار ناصر السميح
- التعاون سيسهم في تحقيق أهداف الإدارة من خلال رفع جودة التقارير الصادرة للجهات النادبة.

كما أوضح أن الفترة القادمة ستشهد مزيدا من التعاون بين الجانبين بما يعزز قدرات الخبراء في الإدارة العامة للخبراء. وبدوره، تقدم رئيس الإدارة العامة للخبراء بالتكليف حمد مبارك الزوير بالشكر والتقدير لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تنظيم تلك الدورات التدريبية المتخصصة والتي سيكون لها أثرا ايجابيا كبيرا على الخبراء الملتحقين بتلك الدورات ، مؤكدا على أهمية التعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين في المجالات التدريبية للمساهمة وفق استراتيجية الإدارة العامة للخبراء .

وأضاف أن هذا التعاون سيسهم في تحقيق أهداف الإدارة من خلال رفع جودة التقارير الصادرة للجهات النادبة.

واختتم رئيس الإدارة العامة للخبراء حمد مبارك الزوير حديثه بالقول أن تطوير قدرات الخبراء في الإدارة العامة للخبراء تأتي في إطار تطوير المنظومة القضائية، التي يدعمها ويرعاها معالي وزير العدل المستشار ناصر يوسف السميح.



ناقشت الاستعداد لتطبيق معيار IFRS 18 وتأثيره على الشركات المحاسبين عقدت ورشة تحديثات IFRS بالتعاون مع KPMG



تقديمه خلال الورشة من معلومات مفيدة تهم قطاع كبير من المهتمين بالمهنة.

وبدوره، أشار رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية في الجمعية الدكتور محمد العصفور إلى أهمية الورشة في الوعي بالدور الكبير الذي تقوم به معايير المحاسبة الدولية في بيئة الأعمال وما يمكن أن تقوم به في تطوير بيئة الأعمال، خاصة وأن تلك معيار IFRS 18 من بين المعايير الهامة التي سيكون لها تأثير كبير في بيئة الأعمال بعد أن تكون إلزامية في التطبيق على الشركات في عام 2027.

وأضاف العصفور أن اللجنة الثقافية والاجتماعية في الجمعية حريصة على التوعية بقضايا المهنة وتناولها بالتعاون مع الجهات ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة، مضيفاً أن التعاون مع KPMG سيشهد تعاون مستقبلي آخر في عدة موضوعات من شأنها تعزيز وتطوير المهنة.

وبدوره، بين رئيس لجنة مراقبي الحسابات في الجمعية الدكتور علي العويد أهمية تلك الورشة في توعية الشركات المدرجة في بورصة الكويت بضرورة الاستعداد لتطبيق المعيار والاستعداد له من العام الحالي كونه سيكون ملزماً على الشركات خلال العام القادم.

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة حول تحديثات معايير المحاسبة الدولية IFRS بالتعاون مع مكتب KPMG، في مقر الجمعية يوم الأربعاء 7 يناير 2025، حيث قامت اللجنة الثقافية والاجتماعية بتنسيق وإعداد تلك الورشة.

وتقدم حضور الورشة رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وأكد رئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي الأهمية الكبرى لمعرفة التطورات والتحديثات على معايير المحاسبة الدولية IFRS في بيئة الأعمال والتوعية بها والدور المتواصل الذي تقوم به الجمعية في التوعية والتثقيف المهني.

ومن جانبه، أوضح أمين السر والرئيس السابق في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطيبخ أن الورشة تأتي في إطار حرص الجمعية المتزايد لنشر الوعي المهني حول معايير المحاسبة الدولية وكيفية تطبيقها، وكذلك معرفة آليات تطبيق معيار IFRS 18 والاستعداد لتطبيقه، حيث أن تطبيق هذا المعيار سيترتب عليه تغييرات كبيرة في قائمة الدخل وطريقة عرضها.

وأشاد عضو مجلس الإدارة والرئيس السابق راشد عوض الهطلاني بالورشة، مقدماً الشكر لمكتب KPMG فيما تم



- صباح الجلاوي:
- الجمعية تواصل العمل على التوعية بقضايا المهنة
 - فيصل الطبيخ :
 - آليات تطبيق معيار 18 IFRS ضرورة للشركات
 - راشد الهطلاني:
 - مزيد من الفعاليات المهنية لنشر الوعي بين الأعضاء
 - د.محمد العصفور:
 - نستهدف العمل مع الجهات المهنية لتطوير المهنة
 - د.علي العويد :
 - ضرورة توعية الشركات المدرجة بمعيار IFRS سلمان بن خالد:
 - KPMG حريصة على إقامة المزيد من الفعاليات المهنية
 - خالد القزاز :
 - التعرف على التغييرات في قوائم الدخل والتوعية بها للمهتمين
 - د.محمد الأحمد:
 - اللجنة الثقافية والاجتماعية تعمل على تطوير وتعزيز المهنة

وبين شريك التدقيق في مكتب شريك التدقيق في مكتب KPMG سلمان بن خالد أن الورشة هي ثمرة تعاون مع الجمعية وسوف يكون هناك تعاون مستقبلي بين الجمعية و KPMG لإقامة المزيد من الفعاليات في العديد من الموضوعات التي تخص المهنة وتسهم في تطوير أداء مزاويلها.

ومن جانبه ، المدير التنفيذي في KPMG خالد القزاز الأهمية الكبيرة والمتزايدة في معرفة تطورات معايير المحاسبة المالية الدولية وتطوراتها ، وتعريف الشركات ومزاولي المهنة بالآليات التطبيق والاستعداد لها ، لما تمثله من أهمية حالية ومستقبلية في بيئة الأعمال.

وأشار عضو اللجنة الثقافية والاجتماعية في الجمعية الدكتور محمد الأحمد أن ورشة اليوم تعكس الاهتمام الكبير والمتزايد من قبل جمعية المحاسبين لتوعية أعضاء الجمعية بآخر التحديثات في المعايير المالية الدولية IFRS والاستعدادات المطلوبة من قبل الشركات لتطبيق تلك التحديثات خاصة ما يتعلق بمعيار 18 IFRS .



في إطار دورها في دعم منظومة الحوكمة وتطوير وتعزيز كفاءة التشريعات «المحاسبين»: تعديل مقترح على نص المادة 206 من قانون الشركات بشأن المهلة الزمنية لانعقاد الجمعية العمومية للشركات



(بقلم : الدكتور علي عويد)
رئيس لجنة مراقبي الحسابات - جمعية
المحاسبين
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
عضو في نكسيا



الجمعية بشكل أساسي مناقشة البيانات المالية السنوية
والموضوعات المرتبطة بها.

وفيما يلي نتطرق إلى ملاحظات الجمعية ومقترحاتها
والأثر الإيجابي لمقترح التعديل :

أولاً : ملاحظات الجمعية على نص المادة ٢٠٦ في قانون
الشركات

وفي هذا الصدد، تلاحظ الجمعية - من واقع الممارسة المهنية
والعملية وارتباطها المباشر بقطاع التدقيق والمراجعة - أن
الشركات بمختلف أنواعها : الشركات المساهمة العامة المدرجة
وغير المدرجة، والشركات المساهمة المقفلة، والشركات ذات
المسؤولية المحدودة) ومراقبي الحسابات يواجهون تحديات
وصعوبات ملموسة عند الالتزام بالمهلة الزمنية المحددة
حالياً، وما يترتب على ذلك من آثار تنظيمية وقانونية ،
وذلك لأسباب من أبرزها:

1- صعوبة استكمال إعداد القوائم المالية السنوية ضمن
مهلة الثلاثة أشهر، في ظل المتطلبات المتزايدة لتطبيق

قدمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دراسة
بخصوص إعادة النظر في المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم
(١) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، بشأن مواعيد انعقاد الجمعيات
العامة العادية السنوية، حيث تأتي الدراسة انطلاقاً من دور
الجمعية المهني والوطني في دعم منظومة الحوكمة ودورها
الاستشاري في دعم وتطوير وتعزيز كفاءة التشريعات ذات
الصلة بالأنشطة الاقتصادية والمالية. -

وجاء المقترح إيماناً بالدور المحوري والتنظيمي والإشرافي
الذي تضطلع به وزارة التجارة والصناعة في النهوض
بالاقتصاد الوطني، وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية
الرشيدة، وحماية مصالح الشركات والمساهمين وأصحاب
المصلحة، مما يسهم في تطوير التشريعات بما يتواءم
مع المتغيرات والتطورات المهنية والعملية ويعزز استدامة
النشاط الاقتصادي والمالي.

وتنص المادة المشار إليها على أن: "تُعقد الجمعية العامة
العادية السنوية بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال الثلاثة
أشهر التالية لانتهاج السنة المالية". ويعني بانعقاد هذه

"المحاسبين":

- المقترح على نص المادة (206) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 لا يهدف إلى إطالة الإجراءات أو الإخلال بحقوق المساهمين

- استجابة لمتطلبات الواقع العملي والتطورات المهنية والتنظيمية المتسارعة في مجالي المحاسبة والتدقيق

مبررات التعديل المقترح :

- صعوبة استكمال إعداد القوائم المالية السنوية ضمن مهلة الثلاثة أشهر

- الضغط الزمني الواقع على مراقبي الحسابات حيث ينعكس قصر المهلة الزمنية مباشرة على أعمال مراقبي الحسابات.

- التأخر في إنجاز إجراءات التدقيق يؤدي عملياً إلى تأخير إصدار تقرير مراقبي الحسابات.

- تفاوت أحجام وطبيعة الشركات الخاضعة لأحكام القانون حيث أن النص الحالي لا يراعي اختلاف أحجام الشركات وتعقيد هيكلها التشغيلية والمالية.

- ارتباط القوائم المالية بجهات رقابية متعددة حيث تتطلب بعض الشركات، لاسيما المدرجة العامة، التنسيق مع عدة جهات رقابية وتنظيمية.

- تأثير المواسم المحاسبية وضغط نهاية السنة المالية حيث تشهد فترة الربع الأول من كل عام ضغطاً شديداً على الموارد المحاسبية - والتدقيقية.

- تعزيز مبدأ الإفصاح العادل والمتكافئ للمساهمين حيث أن التسرع في إعداد واعتماد القوائم المالية قد يؤدي إلى إفصاحات غير مكتملة أو تقديرات غير مستقرة.

لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وما تستلزمه من إفصاحات وتقديرات محاسبية وإجراءات قياس أكثر تفصيلاً ، أصبحت المهلة الحالية غير كافية عملياً لإعداد قوائم مالية دقيقة وموثوقة، خاصة لدى الشركات الكبيرة التي تتضمن شركات تابعة وزميلة أو متعددة الأنشطة.

2- الضغط الزمني الواقع على مراقبي الحسابات حيث ينعكس قصر المهلة الزمنية مباشرة على أعمال مراقبي الحسابات، ويتعين عليهم إنجاز متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISA) خلال فترة زمنية محدودة لجميع الشركات، الأمر الذي قد يؤثر على جودة أعمال المراجعة وسلامة الرأي المهني، وهو ما يتعارض مع أهداف الحوكمة وحماية المساهمين.

3- التأخر في إنجاز إجراءات التدقيق يؤدي عملياً إلى تأخير إصدار تقرير مراقبي الحسابات، وهو ما يترتب عليه تعذر انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية خلال المهلة القانونية الحالية، مما يضع جميع الشركات أمام مخالفة نصوص القانون دون وجود تقصير فعلي من جانبها او من جانب مراقبي الحسابات.

4- تفاوت أحجام وطبيعة الشركات الخاضعة لأحكام القانون : حيث أن النص الحالي لا يراعي اختلاف أحجام الشركات وتعقيد هيكلها التشغيلية والمالية ، حيث تخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى ذات العمليات المتعددة أو الخارجية للمهلة الزمنية ذاتها، رغم التباين الكبير في متطلبات إعداد القوائم المالية لكل منها.

5- ارتباط القوائم المالية بجهات رقابية متعددة : تتطلب بعض الشركات، لاسيما المدرجة العامة ، التنسيق مع عدة جهات رقابية وتنظيمية (مثل هيئة أسواق المال، والبنك المركزي، البورصة ، وحدة تنظيم التأمين ، والجهات القطاعية المختصة)، الأمر الذي يستلزم وقتاً إضافياً لمواءمة الإفصاحات والمتطلبات التنظيمية المختلفة قبل اعتماد القوائم المالية النهائية.

6- تأثير المواسم المحاسبية وضغط نهاية السنة المالية : تشهد فترة الربع الأول من كل عام ضغطاً شديداً على الموارد المحاسبية والتدقيقية بسبب تزامن إعداد القوائم المالية لعدد كبير من الشركات في الوقت ذاته، مما يؤدي إلى ازدحام جداول أعمال الإدارات المالية ومكاتب التدقيق، ويجعل الالتزام بالمهلة الحالية أمراً بالغ الصعوبة.

7- تعزيز مبدأ الإفصاح العادل والمتكافئ للمساهمين : التسرع في إعداد واعتماد القوائم المالية قد يؤدي إلى إفصاحات غير مكتملة أو تقديرات

واعتماد البيانات، بما يعكس امتداد الأثر الزمني على مختلف أنواع الشركات.

ثانياً : الأثر الإيجابي المتوقع من التعديل :

- 1- رفع جودة القوائم المالية وموثوقيتها
 يتيح التعديل المقترح للشركات وقتاً كافياً لإعداد قوائم مالية دقيقة ومتكاملة ومتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، بما يقلل من مخاطر الأخطاء الجوهرية أو التعديلات اللاحقة.
- 2- تعزيز جودة واستقلالية أعمال التدقيق الخارجي
 يساهم تمديد المدد الزمنية في تمكين مراقبي الحسابات من تنفيذ متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISA) بصورة مهنية سليمة، بعيداً عن الضغوط الزمنية التي قد تؤثر على جودة الرأي المهني.
- 3- الحد من المخالفات القانونية الشكلية الناتجة عن ضيق المهلة الزمنية
 يؤدي التعديل إلى تقليل حالات عدم الالتزام بالمواعيد القانونية لانعقاد الجمعيات العامة العادية السنوية الناتجة عن أسباب فنية خارجة عن إرادة الشركات، وبما يحقق الامتثال الفعلي لأحكام القانون.
- 4- تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وحماية حقوق الشركاء والمساهمين
 يضمن منح مهلة مناسبة لمجلس الإدارة ولجان التدقيق مراجعة القوائم المالية بصورة وافية قبل عرضها على الجمعية العامة، مما يعزز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين والشركاء.
- 5- تحسين كفاءة الجهات الرقابية والتنظيمية
 يقلل التعديل من الحاجة إلى منح تمديدات أو استثناءات فردية، ويساهم في توحيد المعالجة القانونية، مما يخفف العبء الإداري على الجهات الرقابية ويحقق عدالة تنظيمية بين الشركات طوال السنة.

غير مستقرة، مما يضعف قدرة المساهمين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة عند انعقاد الجمعية العامة.

- 8- الحد من اللجوء إلى الحلول الاستثنائية أو التمديدات الفردية : يؤدي قصر المهلة الحالية إلى تزايد طلبات التمديد أو الاستثناء من الجهات الرقابية، وهو ما يثقل كاهل الجهات التنظيمية ومها وزاراتكم الموقرة ويخلق تفاوتاً في المعاملة بين الشركات، في حين أن التعديل المقترح يوفر إطاراً قانونياً عاماً وواضحاً للجميع.
- 9- التوافق مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية : تعتمد العديد من التشريعات المقارنة مدداً أطول لانعقاد الجمعيات العامة السنوية، بما يتناسب مع تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتدقيق، ويعزز تنافسية بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار.
- 10- دعم استقرار السوق المالي وحماية المستثمرين : يساهم منح مهلة زمنية مناسبة في تقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية أو التعديلات اللاحقة على القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين واستقرار السوق.
- 11- تمكين مجالس الإدارة من أداء دورها الرقابي بفاعلية : تحتاج مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها (لا سيما لجان التدقيق) إلى وقت كافٍ لمراجعة القوائم المالية ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية ومراقبي الحسابات قبل الدعوة لانعقاد الجمعية العامة، بما يعزز المساءلة والحوكمة.
- 12- تقليل المخاطر القانونية والمسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة : إن ضيق المهلة الزمنية قد يضطر مجالس الإدارة إلى الدعوة للجمعية العامة دون اكتمال الجاهزية الفنية للقوائم المالية، مما يعرض أعضاء المجلس لمسؤوليات قانونية محتملة، وهو ما يمكن تفاديه من خلال التعديل المقترح.

كما أن الواقع العملي يشير إلى أن بورصة الكويت تمنح الشركات المدرجة مهلة للإفصاح عن البيانات المالية السنوية قد تصل إلى ٩٠ يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية، وغالباً ما تُعقد الجمعيات العامة العادية بعد استكمال الإفصاح

6- مراعاة اختلاف طبيعة وأحجام الكيانات القانونية

يحقق التدرج الزمني المقترح توازناً تشريعياً يراعي حجم وتعقيد كل نوع من أنواع الشركات، ويعكس عدالة تشريعية تتناسب مع الواقع العملي لكل فئة.

7- تعزيز ثقة المستثمرين واستقرار بيئة الأعمال

تؤدي القوائم المالية المدققة بعناية وفي وقت مناسب إلى تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة، ودعم استقرار الأسواق المالية وتحسين مناخ الاستثمار.

8- تمكين مجالس الإدارة من أداء مهامها بكفاءة

يوفر التعديل الوقت اللازم لمجالس الإدارة لممارسة دورها الإشرافي والرقابي بفعالية، واتخاذ قرارات مستنيرة قبل الدعوة لانعقاد الجمعية العامة.

9- تقليل المخاطر القانونية والمسؤوليات المحتملة

يسهم التعديل في الحد من تعريض أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية لمخاطر قانونية ناتجة عن التعجل في اعتماد قوائم مالية غير مكتملة أو غير مدققة بشكل كافٍ.

10- مواءمة التشريع مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية

يعزز التعديل اتساق الإطار التشريعي الكويتي مع التطورات الدولية في مجالي المحاسبة والتدقيق، ويزيد من تنافسية دولة الكويت كمركز جاذب للأعمال والاستثمار.

ثالثاً : مقترحات الجمعية على نص المادة

وبناءً على ما تقدم، وحرصاً على تمكين الشركات من الالتزام بأحكام القانون وتفاذي ما قد ينشأ من مخالفات أو جزاءات، وتيسيراً لعمل مراقبي الحسابات بما يدعم جودة التقارير المالية ويعزز الثقة والشفافية في بيئة الأعمال، تتقدم الجمعية إلى معاليكم بمقترح تعديل نص المادة (٢٠٦) ليصبح على النحو التالي:

من إيجابيات المقترح المقدم :

- رفع جودة القوائم المالية وموثوقيتها وتعزيز جودة واستقلالية أعمال التدقيق الخارجي .
- الحد من المخالفات القانونية الشكلية الناتجة عن ضيق المهلة الزمنية
- تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وحماية حقوق الشركاء والمساهمين

- تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة خلال الستة (٦) أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية.

- تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركات المساهمة المفضلة خلال التسعة (٩) أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية.

- تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركات ذات المسؤولية المحدودة خلال الاثني عشر (١٢) شهراً التالية لانتهاؤ السنة المالية.

وتثق الجمعية بأن هذا التعديل المقترح سيسهم في تعزيز بيئة الأعمال في دولة الكويت، ويحقق توازناً عملياً ومدروساً بين متطلبات الالتزام القانوني ومتطلبات إعداد التقارير المالية والتدقيق وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة، بما يخدم مصلحة الشركات والاقتصاد الوطني.

خاتمة

التعديل المقترح على نص المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ٢٠١٦ لا يهدف إلى إطالة الإجراءات أو الإخلال بحقوق المساهمين، وإنما يأتي استجابة لمتطلبات الواقع العملي والتطورات المهنية والتنظيمية المتسارعة في مجالي المحاسبة والتدقيق. ويحقق هذا التعديل توازناً مطلوباً بين الالتزام القانوني وجودة الإفصاح المالي، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية ويحمي مصالح جميع أصحاب المصلحة.

قانون التأمين في الكويت 2019 (الجزء الأول)



- ضوابط ممارسة التأمين وإعادة التأمين المادة 3 تخضع لأحكام هذا القانون الشركات والمهن التأمينية التالية:
- أ - شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.
- ب - شركات التأمين التكافلي وشركات إعادة التأمين التكافلي.
- ج - مجتمعات التأمين وإعادة التأمين المحلية.
- د - فروع شركات التأمين الأجنبية.
- هـ - شركات الوساطة في التأمين وإعادة التأمين.
- و - المهن التأمينية التي تحددها اللائحة التنفيذية.
- المادة 4 تسري أحكام هذا القانون على أنواع التأمين وإعادة التأمين الآتية:
- 1 - تأمينات الحياة وعمليات تكوين الأموال.
- 2 - التأمينات العامة والممتلكات.
- 3 - تأمين المسؤوليات.
- 4 - كل أنواع وفروع التأمين الأخرى التي تراها الجهة المختصة. وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وضوابط هذه التأمينات. المادة 5 يحظر التعاقد على أي من عمليات التأمين المذكورة في المادة 4 إلا من خلال إحدى شركات التأمين أو فروع شركات التأمين الأجنبية المرخص لها بمزاولة التأمين موضوع التعاقد. وتستثنى من ذلك عمليات إعادة التأمين بأنواعها ويكون ذلك وفق الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية. المادة 6 تخضع الشركات المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون للضوابط والتعليمات المتعلقة بكل عمليات غسل الأموال

وفقاً لأحكام هذا القانون. التزامات الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين

المادة 15

على الشركات المرخص لها أن تضع وديعة في بنك أو أكثر من البنوك العاملة في الكويت ضماناً للوفاء بالتزاماتها التأمينية، ويكون الحد الأدنى لقيمة الوديعة على الوجه الآتي مضافاً إليها 20% من إجمالي الأقساط:

- 1 - خمسمئة ألف دينار كويتي لشركات التأمين التي تزاول أعمال تأمينات الحياة وفروعه.
- 2 - خمسمئة ألف دينار كويتي لشركات التأمين التي تزاول أعمال التأمينات العامة وفروعها.
- 3 - مليون دينار كويتي لشركات التأمين التي تزاول أعمال تأمينات الحياة وأعمال التأمينات العامة وفروعها.
- 4 - مليون دينار كويتي للشركات التي تزاول أعمال إعادة التأمين. وتجاوز زيادة مبالغ الوديعة المذكورة أعلاه وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة 16

تتخذ الوديعة شكل أوراق نقدية، ويجوز أن تكون أوراقاً مالية أو كفالة بنكية من أحد البنوك العاملة في الكويت أو رهناً عقارياً موجوداً في الكويت. وتحدد اللائحة التنفيذية الأسهم والسندات والكفالات البنكية والصكوك والرهون العقارية التي يجوز تقديمها كوديعة وقيمتها وكيفية تقييمها وإعادة تقييمها بصفة دورية ونسبة المبلغ النقدي من هذه الوديعة.

وتمويل الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشار إليه. المادة 7 تحدد اللائحة التنفيذية الرسوم السنوية نظير الخدمات وترخيص الشركات. إنشاء وتسجيل شركات التأمين وشركات إعادة التأمين ومجمعات التأمين المادة 8 مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات المشار إليه، تتخذ شركة التأمين وإعادة التأمين شكل الشركة المساهمة، ويجب ألا يقل رأس المال المصدر عن الآتي:

- 1 - الشركة التي تزاول تأمينات الحياة مبلغ خمسة ملايين دينار كويتي.
- 2 - الشركة التي تزاول التأمينات العامة مبلغ خمسة ملايين دينار كويتي.
- 3 - الشركة التي تزاول تأمينات الحياة والتأمينات العامة مبلغ عشرة مليون دينار كويتي.
- 4 - الشركة التي تزاول أعمال إعادة التأمين التقليدي أو التكافلي مبلغ خمسة عشر مليون دينار كويتي. وفي جميع الأحوال يجب أن يدفع رأس المال المصدر بالكامل عند التأسيس. المادة 9 يقدم طلب تأسيس الشركة إلى الجهة المختصة على النموذج المعد لهذا الغرض على أن يكون مرفقاً به المستندات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويتم البت في الطلب المستوفى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه بقرار من الجهة المختصة. وفي حالة رفض الطلب يجب أن يكون القرار مسبباً. ويحق لمن يرفض طلبه التظلم في المواعيد وطبقاً للإجراءات المحددة باللائحة التنفيذية. المادة 10 يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين أن تنشئ في ما بينها مجمعا للتأمين بغرض إدارة فرع معين من فروع التأمين أو عملية معينة بذاتها لحساب مشترك، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات إنشاء المجمع وما يترتب على ذلك من التزامات، وينشأ سجل خاص بالجهة المختصة تدون فيه جميع المجمعات التي يتم إنشاؤها

شركة البترول الكويتية العالمية Q8



نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» عقد تأسيس شركة البترول الكويتية العالمية كشركة مساهمة كويتية مفضلة.

وبحسب عقد التأسيس، يبلغ رأسمال الشركة 1.2 مليار دينار مدفوعاً بالكامل، وجميع أسهمها مملوكة لمؤسسة البترول الكويتية. ويقع مركزها الرئيسي في الكويت وموطنها مدينة الكويت ويمكن لمجلس الإدارة نقله إلى أي جهة أخرى داخل البلاد، وأن ينشئ فروعاً ووكالات ومكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين للشركة داخل وخارج الكويت.

والشركة هي الذراع التسويقية لمؤسسة البترول الكويتية وقد تأسست عام 1983 وتعمل في مجالات تكرير النفط وتسويق الوقود والمشتقات البترولية.

نبذة عن الشركة

تأسست شركة البترول الكويتية العالمية عام 1983، وتعتبر الذراع الدولية لمؤسسة البترول الكويتية. يقع مقرها الرئيسي في مدينة الكويت، وتختص الشركة بتكرير النفط وتسويق الوقود ومواد التشحيم والمشتقات البترولية في الأسواق العالمية، وخاصة في أوروبا والشرق الأقصى.

الأنشطة والخدمات

• محطات الوقود: تدير الشركة شبكة تضم أكثر من 4700 محطة وقود في سبع دول أوروبية، بما في ذلك إيطاليا وألمانيا والسويد والدنمارك.

• تسويق الوقود: تقدم الشركة خدمات تسويق الوقود ومواد التشحيم، وتعتبر من الشركات الرائدة في هذا المجال.

• الشراكات: تشارك الشركة في مشاريع دولية، مثل شركة مصفاة الدقم في سلطنة عمان، حيث تمتلك 50% من رأسمال الشركة.

الالتزام بالاستدامة

تسعى شركة البترول الكويتية العالمية إلى تحقيق معايير الاستدامة في جميع عملياتها، حيث تركز على تقليل الأثر البيئي وتقديم منتجات أكثر نظافة وخدمات أكثر خضرة.

الفعاليات والمشاركة

تشارك الشركة في مؤتمرات ومعارض دولية، مثل مؤتمر الاتحاد الخليجي للتكرير، حيث تسعى لتعزيز حضور الكويت في الأسواق العالمية وبناء شراكات استراتيجية.

تعتبر شركة البترول الكويتية العالمية واحدة من الشركات الرائدة في صناعة النفط والغاز، وتلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات الطاقة العالمية.

ويعتبر مقر الشركة هو الموطن القانوني لها الذي يعتد به في توجيه المراسلات والإعلانات القضائية إليها وتثبت بياناته في السجل التجاري ولا يعتد بتغيير هذا المقر إلا بعد قيده في السجل التجاري.

وحدد العقد مدة الشركة 20 سنة تبدأ من تاريخ شهرها، تتجدد تلقائياً مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات 1/ 2016 وتعديلاته.

وتأسست الشركة، حسب العقد للاشتغال في صناعة البترول داخل وخارج الكويت في أي من مراحل هذه الصناعة، بما في ذلك الحفر للبحث والتنقيب عن النفط والغاز وغيرها من المواد الهيدروكربونية وتنمية وتطوير حقول النفط والغاز وإنتاجها، وإنتاج وتصفية وتكرير وتصنيع ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها، وتسويقها وبيعها وتصديرها وإنشاء الصناعة الكيماوية البترولية والبتروكيماوية لإنتاج وتسويق المنتجات الكيماوية بكل أنواعها والبتروكيماويات ومشتقاتها داخل وخارج الكويت وبيع وتسويق وتوزيع ونقل المنتجات البترولية ومستحضراتها والصناعات ذات الصلة كسبيل المثال لا الحصر وقود الطائرات والديزل وزيوت التشحيم في داخل وخارج الكويت.

وتملك الشركة حيازة وإنشاء واستئجار وتشغيل وصيانة محطات التزويد بالوقود ومحطات الشحن الكهربائية داخل وخارج الكويت، فضلاً عن إنشاء وتطوير وتشغيل وصيانة مراكز خدمة العملاء بتلك المحطات، ولها أن تقدم في هذه المراكز كافة الخدمات التي تقدم للسيارات بأنواعها والمعدات، بما في ذلك تغيير الزيوت وغسيل السيارات، وخدمات ورش الصيانة والتصليح والفحص الفني للمركبات، وخدمات الأسواق المركزية والتعاون مع شركات البترول المماثلة، بقصد تسهيل عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع والتسويق، وما يتبع ذلك من الاتفاق على إنتاج البترول والتسهيلات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وبيع وشراء السلع والخدمات بالجملة أو التجزئة من المنتجين أو المستوردين والقيام بعمليات التوزيع، وكذلك استيراد وتصدير المواد الخام، والمنتجات شبه المصنعة والمنتجات النهائية، من أي نوع أو اسم بصورة فورية أو آجلة، ويجوز للشركة أن تمارس أعمالاً مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة وتنمية وتطوير صناعة الطاقة البديلة.

الحوكمة المؤسسية في الشركات العائلية .. بين التحديات والتطبيق



بقلم: أحمد مشاري الفارس
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية الأسبق
رئيس مجلس أمناء مركز الشركات
المهنية



مقدمة:

يتعارض في كثير من الأحيان مع الثقافة التقليدية السائدة داخل الأسر التجارية. فالقرارات في الشركات العائلية غالباً ما تتخذ وفق منطق «الثقة الشخصية» أو «النفوذ العائلي»، بدلاً من الكفاءة المؤسسية أو الأسس الموضوعية. كما قد تقف العادات الاجتماعية، والعلاقات الهرمية داخل العائلة، عائقاً أمام إدخال ممارسات مثل الفصل بين الملكية والإدارة، أو وضع خطط خلافة شفافة، أو إشراك مستشارين مستقلين في صنع القرار.

تُعزز هذه التحديات في ظل فجوة ملحوظة بين التشريعات الكويتية وبين التطبيق العملي داخل الشركات العائلية، رغم أن قانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية يتضمن العديد من المبادئ التي تخدم حوكمة الشركات بمختلف أنواعها، بما فيها العائلية. ومن هنا، يُطرح السؤال الجوهري: كيف يمكن تكييف الإطار القانوني الكويتي ليصبح أداة فاعلة لتحسين الحوكمة داخل الشركات العائلية دون أن يصطدم بطبيعة هذه الكيانات؟

هذا المقال يسعى إلى تسليط الضوء على هذا السؤال من خلال تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والشركات العائلية في الكويت، مع إبراز التحديات، واستعراض الإطار

تُعد الشركات العائلية حجر الزاوية في الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت والدول الخليجية عموماً. فهي لا تمثل فقط نسبة كبيرة من إجمالي الشركات العاملة في القطاع الخاص - والتي تتجاوز في بعض التقديرات 80% - بل تلعب أيضاً دوراً محورياً في توفير الوظائف، تحفيز روح ريادة الأعمال، وجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية. وتاريخياً، ساهمت الشركات العائلية في بناء الاقتصاد الوطني منذ بدايات الطفرة النفطية، وكانت أول من استثمر في القطاعات التجارية والصناعية والخدمية قبل نشوء المؤسسات الكبرى.

ومع تسارع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، وتنامي المنافسة، وتزايد التشريعات المنظمة لبيئة الأعمال، باتت الشركات العائلية أمام تحدٍ واضح: كيف توازن بين المحافظة على هويتها العائلية، وبين حاجتها إلى التحول المؤسسي من أجل البقاء والنمو؟ وهنا يأتي دور الحوكمة المؤسسية كأداة استراتيجية تُسهم في بناء هيكل إدارية مستقلة، وتعزز الشفافية، وتقلل من مخاطر القرارات العاطفية، وتضمن استمرار الشركة بشكل مستدام عبر الأجيال.

غير أن تبني الحوكمة في هذا السياق ليس بالأمر السهل، إذ

ضعف اللوائح الداخلية وهشاشة الهياكل التنظيمية، تفتقر غالبية الشركات العائلية الكويتية إلى وجود نظام داخلي متماسك يحدد الصلاحيات، والمسؤوليات، وآليات اتخاذ القرار. وغالباً ما تُدار العمليات التشغيلية بطريقة غير موثقة، ما يجعل الشركة عرضة للفضوى الإدارية عند حدوث نزاعات داخلية أو عند انتقال الملكية بين الأجيال.

مقاومة التغيير من الجيل المؤسس، يُعد الجيل المؤسس هو المحرك الأول لنجاح الشركات العائلية، إلا أنه قد يتحول لاحقاً إلى عائق أمام التطوير المؤسسي. فكثيراً ما يتمسك المؤسسون بأسلوب «الإدارة الفردية» ويبدون مقاومة واضحة لتفويض السلطات أو قبول آراء من خارج نطاق العائلة، ما يعيق تمكين الجيل الثاني والثالث، ويمنع استقطاب الكفاءات المهنية من خارج الأسرة.

قانونياً، لا توجد مادة صريحة في قانون الشركات الكويتي تفرض التخارج التدريجي للجيل المؤسس، لكن القانون يشجع من خلال أحكامه المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة على توزيع الصلاحيات وضمان التداول المؤسسي للسلطة، وهو ما يتطلب وعياً وإرادة داخلية من العائلة المالكة للشركة.

نقص الوعي بثقافة الحوكمة، هناك اعتقاد سائد بين بعض ملاك الشركات العائلية بأن الحوكمة ليست سوى «ترف إداري» أو تدخل في الخصوصيات العائلية. وهذا التصور الخاطئ يُشكل أحد أبرز العوائق أمام ترسيخ مفاهيم مثل المساءلة، الشفافية، الإفصاح، وتقييم الأداء.

غياب الوعي بالحوكمة يؤدي إلى اعتماد قرارات عشوائية، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وفي بعض الأحيان تسلل ممارسات غير أخلاقية مثل المحاباة أو استغلال النفوذ داخل الشركة. وقد أشارت هيئة أسواق المال إلى أهمية تعزيز الوعي بالحوكمة، لا سيما في الشركات غير المدرجة، من خلال مبادرات توعوية وورش عمل، والتركيز على عدد من المبادئ التي يمكن استلهاها لتصميم نظم حوكمة مناسبة ولو بشكل اختياري في الشركات العائلية.

غياب المجالس المستقلة والمحيدة، من عناصر الحوكمة الجوهرية وجود مجالس إدارة فعالة تضم أعضاء مستقلين قادرين على تقديم رؤية استراتيجية قائمة على الخبرة والحياد. لكن الشركات العائلية في الكويت نادراً ما تضم في مجالسها أشخاصاً من خارج الأسرة، مما يجعل القرار حكرًا على العائلة، ويقلل من التنوع المعرفي والمهني داخل المجلس.

التشريعي، واقتراح حلول عملية تساعد هذه الشركات على الانتقال من الإدارة بالعلاقات إلى الإدارة بالمؤسسية، بما يضمن لها الاستمرارية، ويحافظ على هويتها في آن واحد.

أولاً: مفهوم الحوكمة المؤسسية وأهميتها في الشركات العائلية:

الحوكمة المؤسسية تشير إلى مجموعة من القواعد والضوابط والهياكل التنظيمية التي تضمن التوازن بين مصالح الأطراف المعنية بالشركة: الملاك، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، والمساهمين، إضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين. في الشركات العائلية، تكتسب الحوكمة أهمية مضاعفة، ليس فقط لضبط الأداء الإداري والمالي، بل للحفاظ على تماسك العائلة وتقليل فرص النزاعات، خاصة مع انتقال السلطة من جيل إلى آخر.

كما تسهم الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين علاقات المستثمرين والمصارف، وتسهيل عمليات الإدراج في البورصة أو الشراكات مع مؤسسات خارجية. وباختصار، تعتبر الحوكمة بمثابة «ضمانة مؤسسية» لنجاح الشركات العائلية على المدى الطويل.

ثانياً: تحديات تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية:

الخلط بين الملكية والإدارة: العاطفة بدلاً من الكفاءة، من أبرز المعضلات التي تواجه الشركات العائلية في الكويت هي التداخل الكبير بين صفة «المالك» وصفة «المدير التنفيذي». ففي الغالب، يتم إسناد المناصب القيادية لأفراد من العائلة لمجرد صلة القرابة، وليس بناءً على الكفاءة أو المؤهل المهني. ويترتب على ذلك صدور قرارات استراتيجية قد تكون غير مدروسة أو مبنية على اعتبارات شخصية، مثل تفضيل أحد الأبناء أو الأقارب على آخرين أكثر تأهيلاً.

هذا التداخل يؤدي إلى غياب الرقابة الموضوعية، وافتقار الشركة إلى نظام تقييم أداء حقيقي. كما أنه يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات داخل الهيكل المؤسسي الذي تشجع عليه مبادئ الحوكمة.

من الناحية القانونية، نص قانون الشركات الكويتي على ضرورة التمييز بين الشركاء والإدارة التنفيذية، لا سيما في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة. إلا أن التطبيق في الشركات العائلية غالباً ما يكون شكلياً دون تفعيل حقيقي لهذا الفصل.

ثالثاً: خطوات عملية لتطبيق الحوكمة في الشركات العائلية:

صياغة ميثاق عائلي: خارطة طريق للاستقرار المستقبلي،

الميثاق العائلي ليس مستنداً قانونياً ملزماً، لكنه وثيقة بالغة الأهمية لتنظيم العلاقة بين أفراد العائلة من جهة، وبينهم وبين الشركة من جهة أخرى. يتضمن عادة رؤية العائلة المشتركة، المبادئ التي تحكم التوظيف داخل الشركة، توزيع الأرباح، آلية فض النزاعات، وسياسات التخارج، إضافة إلى خطة واضحة للخلافة الإدارية والملكية.

في الكويت، وعلى الرغم من عدم وجود نص قانوني يفرض وجود هذا الميثاق، إلا أن المادة رقم (30) من قانون الشركات والخاصة بتنظيم العلاقة بين الشركاء يمكن أن تُعزز عبر تضمين مبادئ الميثاق في عقد الشركة.

تفعيل مجالس الإدارة بأعضاء مستقلين: الحياد والشفافية في قلب القرار، من بين أبرز أدوات الحوكمة المؤسسية تشكيل مجلس إدارة فاعل يضم أعضاء مستقلين يتم اختيارهم على أساس الكفاءة لا القرابة. هؤلاء الأعضاء يسهمون في تحقيق التوازن داخل المجلس، ويضمنون الحياد في اتخاذ القرارات، خاصة في القضايا التي تمس العلاقة بين أفراد العائلة.

الفصل بين الملكية والإدارة: من العاطفة إلى الكفاءة، أحد أعمدة الحوكمة هو الفصل بين من يملك ومن يدير. بمعنى أن لا تكون إدارة الشركة حكراً على أفراد العائلة، بل أن تُسند المهام التنفيذية لمن يمتلك المؤهلات والخبرة، حتى وإن لم يكن من الأسرة.

وضع خطط خلافة مدروسة: إدارة الانتقال بين الأجيال بوعي، الانتقال من الجيل المؤسس إلى الجيل الثاني أو الثالث هو لحظة حرجة قد تؤدي إلى تفكك الشركة أو فشلها إن لم تتم وفق خطة منهجية. هذه الخطة يجب أن تشمل تقييم المرشحين من العائلة، تدريبهم مبكراً، وإشراكهم تدريجياً في المسؤوليات.

رغم أن القانون الكويتي لا يفرض مثل هذه الخطط، فإن الواقع العملي والشركات التي تجاوزت الجيل الثاني أثبتت أن وجود خطة خلافة مكتوبة ومعتمدة ضمن الميثاق العائلي أو لوائح الشركة يمنع الصراعات ويُبقي السيطرة ضمن إطار مؤسسي.

تعزيز التعليم والتأهيل في مفاهيم الحوكمة: بناء وعي مؤسسي داخل العائلة، لتنفيذ الحوكمة بشكل حقيقي، لا بد من تعزيز وعي أفراد العائلة بالمفاهيم المؤسسية الحديثة، مثل الحوكمة، الإدارة الرشيدة، الإفصاح، النزاهة، وفصل المصالح. يمكن القيام بذلك من خلال ورش عمل داخلية، أو إلحاق الأعضاء المستقبليين ببرامج تدريبية أو مهنية متخصصة.

اعتماد الإفصاح المالي الطوعي: بناء الثقة مع الشركاء والأسواق، رغم أن الإفصاح المالي المفصل مطلوب قانوناً فقط من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت، إلا أن الشركات العائلية يمكنها اعتماد مبدأ الإفصاح الطوعي، من خلال نشر ملخصات مالية سنوية على الشركاء، البنوك، أو الموردين الرئيسيين.

هذا النهج يُسهم في تعزيز الشفافية، ويعزز الثقة في الإدارة، ويُعد من الأدوات التي تساعد الشركات على بناء سجل مالي نظيف في حال أرادت الدخول في شراكات استراتيجية أو إدراج مستقبلية.

استحداث هياكل مؤسسية مستقلة: تفكيك مركزية القرار، من أبرز توصيات الحوكمة المؤسسية الحديثة فصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وإنشاء لجان متخصصة مثل لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة التدقيق واللجنة التنفيذية. هذه اللجان لا تُطلب قانوناً من الشركات العائلية، لكنها تُعتبر من الممارسات الفضلى التي تساعد في التنظيم المؤسسي، وتوزيع الأدوار، وتخفيف العبء عن الإدارة التنفيذية.

رابعاً: توصيات لتعزيز الحوكمة في الشركات العائلية:

الاستفادة من الإطار القانوني الحالي: تحويل الإلزام إلى مبدأ طوعي، رغم أن الجزء الأكبر من مواد قانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية يتعلق بالشركات المساهمة، إلا أن المبادئ التي تتضمنها هذه المواد تصلح كنموذج يُحتذى حتى لشركات الأشخاص.

تحفيز التحول كشركة مساهمة مفضلة: خطوة نحو المؤسسة المنظمة،

تعد الشركات المساهمة المفضلة شكلاً قانونياً مرناً بين الشركة العائلية التقليدية والشركة المساهمة العامة. وقد



اتخاذ القرار، وضوح الهيكل الإداري، العلاقة بين العائلة والشركة، وإدارة الصراعات والتوظيف والتخارج.

نتائج التقييم تُمكن العائلة من الوقوف على نقاط الضعف التنظيمية، ووضع خطة تطوير واضحة. كما يمكن دمج هذه التقارير ضمن الاجتماعات السنوية لمجلس العائلة أو عند التفاوض مع شركاء أو ممولين.

الخاتمة:

مستقبل الشركات العائلية في الكويت والمنطقة مرهون بقدرتها على التحول من النمط العائلي التقليدي إلى النموذج المؤسسي المحترف. الحوكمة ليست تهديداً لاستقلالية العائلة، بل هي الإطار الذي يضمن استمرار تأثيرها الإيجابي عبر الأجيال دون أن تُغرق الشركة في الصراعات. وبينما يبدو الطريق نحو الحوكمة طويلاً، فإن البداية الحقيقية تكمن في الاعتراف بالحاجة إليها والالتزام الجاد بتطبيقها بشكل تدريجي وواقعي.

كما أن تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية الكويتية لم يعد خياراً رفاهياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية للبقاء والاستدامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتغيرات التنظيمية المتسارعة. وبالاستفادة من الإطار القانوني المحلي، والاتجاه نحو الأشكال القانونية الحديثة، والاسترشاد بالتجارب الخليجية والعالمية، يمكن خلق نموذج حوكمي فعّال يتماشى مع الواقع الكويتي ويحفظ استقرار الشركات العائلية عبر الأجيال.

نص القانون الكويتي على إمكانية تأسيس هذا النوع من الشركات برأس مال مناسب، وعدد محدود من الشركاء، مع إمكانية التحول لاحقاً إلى مساهمة عامة.

التحول في هذا الإطار يتيح للشركة الاستفادة من هيكل تنظيمي متطور، ومجلس إدارة حقيقي، وتطبيق إلزامي لبعض ممارسات الحوكمة. هذه الخطوة تعتبر آمنة ومتصاعدة وتُجهز الشركات العائلية تدريجياً للإدراج في البورصة مستقبلاً إن رغبت، أو للدخول في شراكات استراتيجية مع مستثمرين خارجيين.

إصدار أدلة إرشادية من وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال: تعزيز ثقافة الحوكمة العائلية،

ينبغي أن تقوم وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال بتطوير أدلة حوكمة موجهة خصيصاً للشركات العائلية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، وتُقدم بأسلوب مبسط وعملي.

يمكن أن تحتوي هذه الأدلة على نماذج جاهزة: لميثاق العائلة، هيكل الحوكمة المناسب، توصيات لتكوين مجلس عائلة ولجنة خلافة، بالإضافة إلى أمثلة على الإفصاح المالي الطوعي.

إدراج الحوكمة في سياسات التمويل البنكي: ربط الجودة الإدارية بالائتمان،

يمكن للبنوك الكويتية، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي، أن تدرج ممارسات الحوكمة كأحد معايير تقييم الجدارة الائتمانية للشركات العائلية.

فبدلاً من الاعتماد فقط على الضمانات المالية، يمكن للبنك النظر إلى: وجود مجلس إدارة فعال، تقرير مراقب حسابات حقيقي، خطة خلافة واضحة، وكذلك وجود أعضاء مستقلين. وتأتي هذه الممارسات ضمن تقييم المخاطر التشغيلية، ووجدت أن الشركات التي تطبق الحوكمة تُظهر استقراراً مالياً وإدارياً أفضل على المدى المتوسط.

تشجيع التقييم الخارجي لممارسات الحوكمة: التدقيق المؤسسي كأداة تطوير،

من التوصيات الجوهرية اعتماد الشركات العائلية على جهات استشارية خارجية مستقلة تقوم بتقييم ممارسات الحوكمة دورياً. يشمل هذا التقييم الجوانب التالية: آليات

إصلاحات مهنية توازي الإصلاحات الاقتصادية



بقلم : طلال الأسد
رئيس لجنة التدريب والتطوير - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



لم يكن اللقاء التشاوري الأول للجمعيات والهيئات المهنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 11 ديسمبر 2025 مجرد لقاء عابرا، بل نقلة نوعية في العمل المهني لدول الخليج من خلال الموافقة على إعداد خطة عمل مهنية خليجية مشتركة 2026 وهو ما يجعل الكويت محورا للعمل المهني في دول الخليج من خلال تولي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تنفيذ تلك الخطة التي تم التوافق عليها.

ولعل وصف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بأنه ترجمة واقعية لما تم الاتفاق عليه في قمة الرياض وأن اللقاء خطوة اصلاحية واعدة في العمل المهني الخليجي.

ولعل ما يميز هذا اللقاء التشاوري هو أنه يعد انطلاقة نوعية لتحقيق مزيد من التوافق المهني في العديد من الإجراءات التي تعزز المهنة وتطور من أداء مزاوليها.

ومن بين محطات الإصلاحات المهنية التي شهدتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في 2025، اختيارها كأفضل جمعية مهنية في الكويت، نظرا لقيامها بالعديد من الأنشطة التي عززت تواجد المهنة محليا وخليجيا وعالميا.

ولم يكن قطاع التدريب والتطوير بعيدا عن تلك الإصلاحات النوعية، فقد تم إقامة حوالي 44 برنامج ودورة وورش عمل مجانية استفاد منها العشرات من العاملين في مجال المهنة.

والإصلاحات المهنية تمثل ركيزة رئيسية لتحقيق إصلاحات اقتصادية شاملة، ترتبط بشكل وثيق بالشفافية والعدالة ومكافحة الفساد وهو ما يرتبط بشكل وثيق بالاستراتيجية الشاملة للإصلاحات الاقتصادية.



الأسباب الرئيسية للرفع :

الإصلاحات المالية: إقرار قانون التمويل والسيولة لعام 2025، والذي يفتح آفاقاً لتمويل الميزانية على المدى الطويل ويسهل إصدار الديون.

- **تنويع الإيرادات :** جهود الحكومة المستمرة لزيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز الاستدامة المالية.

- **قوة المالية العامة :** استمرار قوة الموازن العامة والخارجية للكويت بفضل الأصول الحكومية الضخمة.

- **زخم الإصلاح المستمر :** التزام الحكومة بتنفيذ حزمة إصلاحات ضمن رؤية الكويت 2035 لتحسين البيئة الاستثمارية والتنويع الاقتصادي.

- **إصدار السندات :** نجاح الكويت في إصدار سندات دولية لأول مرة منذ سنوات، مما يعزز مصادر تمويلها.

والعبرة ليس في التصنيف وإنما فيما يعنيه، فهو يعكس قدرة الكويت على الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل موثوق، مما يقلل تكلفة الاقتراض ويزيد جاذبية الاستثمار فيها.

كما يُظهر ثقة المؤسسات الدولية في إدارة الكويت لماليتها العامة وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية وتجاوز الاعتماد على النفط.

والاصلاحات الاقتصادية التي تعيشها الكويت وهي اصلاحات كبيرة شملت تشريعات وقوانين تستهدف تعزيز الإيرادات غير النفطية وتطوير الاستراتيجيات وزيادة قدرات القطاع الخاص والعمل على تنفيذ رؤية تنموية شاملة في ظل تغيرات سياسية واقتصادية متسارعة تعيشها دول المنطقة.

وقد انعكست تلك الاصلاحات الاقتصادية بشكل ايجابي على وضع الكويت بعيون مؤسسات التصنيف الدولية، حيث رفعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت الائتماني السيادي إلى (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة في نوفمبر 2025، تقديراً للإصلاحات المالية والاقتصادية الهامة، مثل قانون التمويل والسيولة في مارس 2025، الذي سهّل التمويل، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتنويع الاقتصاد، مما يعكس ثقة المؤسسات الدولية بقوة مركزها المالي واستدامة اقتصادها.

تفاصيل الرفع : التصنيف الجديد: من "A+" إلى "AA-" طويل الأجل،

النظرة المستقبلية: مستقرة، مما يعكس توقعات باستمرار قوة الأوضاع المالية والسياسات الإصلاحية.

«المحاسبين» تقود رؤية مهنية خليجية واعدة



(بقلم : الدكتور سالم معطش العنزي)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين



العربية، حيث كان الهدف الأساسي منه هو تبادل الخبرات والرؤى والأهداف.

وانطلاقاً من مبدأ التعاون المشترك وأهمية تعزيز أواصر التعاون وتبادل الخبرات المهنية بين الهيئات والجمعيات الخليجية.

وبحضور كل من :

السيد/ صباح مبارك الجلاوي (رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية)

الدكتور/ أحمد بن عبدالله المغامس- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

الشيخ /محفوظ بن علي آل جمعة- جمعية المحاسبين العمانيين القانونية

السيد /علي عباس سليمان - جمعية المحاسبين البحرينية

السيد/ عبد الرحمن ابراهيم الزرعوني- جمعية الامارات للمحاسبين والمدققين

6-السيد/ فيصل علي نقادان - جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تواصل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عملها المتواصل من أجل الارتقاء والتطوير والتحسين لمهنة المحاسبين ومواكبة التطورات التي تحدث في اختصاص المحاسبة على المستوى العربي والدولي وذلك ضمن برنامجها المحاسبي الذي يعمل على تطوير الاداء وتحسين جودة الخدمات المحاسبية التي يقدمها المحاسب الكويتي وفي مختلف المجالات سواء على مستوى التدقيق او المراجعة او الافصاح وغيرها من المتطلبات المحاسبية

وهذا الأمر نابع من الاهتمام الكبير الذي وضعه الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، ضمن رؤية واضحة واستراتيجية بعيد المدى تعمل دائماً على مواكبة التطورات والتحسينات في هذه المهنة، والاستمرار بتقديم افضل الخدمات والمحافظة على جودتها في ظل المنافسة الكبيرة التي تكون بين المختصين في هذا المهنة.

وهذا واضح من خلال النظرة البعيدة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والتي كانت آخر محطاتها ما حدث يوم الخميس الموافق 11 ديسمبر 2025.

وبمبادرة كبيرة وجهه نوعي قام به رئيس مجلس الإدارة، حيث تم خلالها انعقاد اللقاء التشاوري الأول للهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج



الفعالية الموحدة لليوم الخليجي للمهنة: وذلك من اجل تعزيز الوعي المهني والتكامل ونشر أوامر العمل المشترك بين الهيئات والجمعيات الخليجية ، وتتضمن هذه الفعالية ورشة عمل صغيرة مفتوحة او محاضرة عامة موجهة للجمهور او ذوي الاختصاص.

اعداد دليل للممارسات المهنية الخليجية: إذ يتضمن ها الدليل العديد من الفقرات والنقاط التي تهدف الى تقديم افضل القوانين والبنود والفقرات التي تنظم عمل اصحاب الاختصاص وتكون بمثابة مرجع مهني مختصر ومفيد للمحاسبين في دول الخليج.

وفي نهاية الملتقى التشاوري الاول قدم رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عظيم شكره وجزيل امتنانه للأخوة والحضور على تجسمهم عناء السفر وتحملهم هذه المسؤولية الملقاة علة عاتقهم .

وقدم حضور اللقاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وافر الشكر والتقدير لرئيس واعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على حفاوة الاستقبال وحسن التعامل وكرم الضيافة المقدمة من قبل الاخوة الاشقاء في دولة الكويت الحبيبة ، التي لطالما كانت سباق في احتضان المؤتمرات والندوات والملتقيات في كافة الاختصاصات العلمية والاجتماعية والثقافية والادبية والانسانية وغيرها .

السيد/ عباس عبد المحسن رضي - مشاركة بالاجتماع (عن بعد) رئيس جمعية المحاسبين البحرينية.

وقد أفتتح السيد/ صباح مبارك الجلاوي هذه الملتقى بكلمة ترحيبية للجميع مؤكداً على اهمية استمرار هذه الملتقيات والمؤتمرات من أجل الارتقاء بمهنة المحاسبة وتطوير العمل المهني لمزاولة هذه المهنة والاستمرار بتبادل الخبرات ، وقد اعتبروا أن عام 2026 يمثل انطلاقة حيوية لمسار العمل المشترك فيما بينهم ويستند الى مبادرات عملية قابلة للتنفيذ على ارض الواقع وتكون ذات أثر ملموس .

حيث خرج اللقاء التشاوري بعدة نقاط مهمة كان أبرزها ما يلي:

الاجتماعات الخليجية التنسيقية: ان تكون الاجتماعات ربع سوية وعبر الاتصال المرئي (عن بعد) بين الهيئات والجمعيات المهنية من أجل متابعة تنفيذ خطة العمل المشترك التي وضعها في الملتقى الاول.

جلسة ساعة المعرفة الخليجية الشهرية: وذلك في اطار تعزيز الخبرات والمعرفة المهنية بين الهيئات والجمعيات الخليجية وفتح افاق التعاون المشترك وتبادل الخبرات وعرض التجارب ذات الاثر الايجابي لمهنة المحاسبة وتكون عبر الاتصال المرئي (عن بعد).

في إطار التعاون المستمر والمتواصل بين الجانبين
**«المحاسبين» شاركت في الاحتفال السنوي
 للإدارة العامة للخبراء «مسيرة إدارة»**



صباح الجلاوي:

- مسيرة الإدارة العامة للخبراء أسهمت بشكل كبير في تطوير المنظومة القضائية
- الإدارة العامة للخبراء تمتلك خبرات وخبراء قادرين على الفصل في القضايا المحالة إليها من الجهات النادبة
- جهود التطوير والتحديث التي تقوم بها الإدارة بقيادة المهندس حمد مبارك الزوير أحدثت نقلة نوعية في مسيرة عمل الإدارة

في إطار حرصها المتواصل على التواصل مع كافة الجهات المعنية بالمهنة ، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الحفل السنوي للإدارة العامة للخبراء «مسيرة إدارة» بدعوة من رئيسها حمد مبارك الزوير ، والذي أقيم برعاية معالي وزير العدل المستشار ناصر يوسف السميح وبحضور منتسبي الإدارة وعدد من الضيوف والمسؤولين.

تطوير المنظومة القضائية

وبهذه المناسبة ، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن مسيرة الإدارة العامة للخبراء أسهمت بشكل كبير في تطوير المنظومة القضائية، بسبب ما تمتلكه من خبرات وخبراء قادرين على الفصل في القضايا المحالة إليها من الجهات النادبة بشكل فني يحقق العدالة بين جمهور المتقاضين.



حمد الزوي:

- إنجازات نوعية قامت بها الإدارة العامة للخبراء على مستوى سرعة وجودة إنجاز القضايا والخدمات المقدمة للمتقاضين .
- تشكيل لجنة متخصصة من الخبراء لاستيفاء أتعاب ومصروفات الخبرة للقضايا المنجزة منذ 2017 وحتى 2024
- مشروع تطوير تقييم العقارات والإيجارات لإنشاء قاعدة بيانات عقارية بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية
- تعديل قواعد اعتماد القضايا المنجزة بحيث تتم مراجعتها من الرئيسين المباشرين

وأثنى الجلاوي على جهود التطوير والتحديث التي تقوم بها الإدارة بقيادة المهندس حمد مبارك الزوير. وأضاف أن الإدارة العامة للخبراء لها رؤية مستنيرة في العمل القضائي، ساهمت في استراتيجية تطوير المنظومة القضائية بشكل كبير.

وعبر الجلاوي في نهاية كلمته، عن سعادته البالغة بتواجده في الاحتفالية وفخره بعمله داخل الإدارة العامة للخبراء لسنوات طويلة، متمنيا التوفيق والسداد للإدارة تحت قيادة رئيسها المهندس حمد مبارك الزوير.

تقدم ملموس

وبدوره، أكد رئيس الإدارة العامة بالتكليف حمد مبارك الزوير في كلمته أن ما تحققت من إنجازات خلال عام 2025 جاء بفضل التوجيهات المباشرة من معالي وزير العدل المستشار ناصر يوسف السميط، مشيراً إلى أن الإدارة حققت تقدماً ملموساً في ملفات جوهرية، من أبرزها:





ثالثاً: زيادة حجم الإنجاز

كما أشار رئيس الإدارة الزوير إلى ارتفاع عدد القضايا التي أنجزتها الإدارة من 8514 قضية في عام 2015 إلى 28863 قضية في عام 2025.

رابعاً: تطوير تقييم العقارات والإيجارات بالإدارة

كما أعلن رئيس الإدارة الزوير عن مشروع الإدارة لتطوير تقييم العقارات والإيجارات لإنشاء قاعدة بيانات عقارية بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وإدارة التسجيل العقاري، بما يتيح لخبراء الدراية الوصول إلى مواصفات العقار وقيّمته مباشرة عبر الرقم الآلي مما يسهم في دقة وسرعة التقييم.

خامساً: رفع جودة التقارير

وأشار الزوير إلى أنه تم إصدار القرار الإداري اللازم بتعديل قواعد اعتماد القضايا المنجزة بحيث تتم مراجعتها من الرئيسين المباشرين فضلاً عن اعتماد التفيتش من قبل



أولاً: مستحقات أتعاب الخبرة المتراكمة المعرضة للسقوط بالتقادم:

كشف رئيس الإدارة الزوير عن تشكيل لجنة متخصصة من الخبراء لاستيفاء أتعاب ومصروفات الخبرة للقضايا المنجزة منذ 2017 وحتى 2024 والتي لم تُصدّر بشأنها أوامر مطالبة، والتي بلغت قيمتها أكثر من خمسة ملايين دينار، ومن المقرر بنهاية سنة 2025 أن يتم إصدار أوامر أتعاب الخبرة بمبلغ مليوني دينار، على أن تُستكمل الإجراءات كلياً قبل نهاية 2026.

ثانياً: تقليص مدة إنجاز القضايا إلى مستوى غير مسبق

كما أوضح رئيس الإدارة الزوير أن متوسط مدة إنجاز الدعوى انخفض من 196 يوماً في عام 2015 إلى 87 يوماً فقط في عام 2025، بنسبة تحسن كبيرة وصلت إلى 55.6%، خلال عشر سنوات، وهو ما يعكس التطور في آلية العمل وكفاءة الإجراءات وسرعة تقديم الخدمة.





عضوة المجلس البلدي فرح سالم الرومي ، عضو المجلس البلدي ناصر الجدعان العازمي ، والأمين العام السابق لمنظمة المدن العربية عبدالرحمن هشام العصفور ورئيس جمعية المحامين الكويتية عدنان محمود أبل ونائب رئيس جمعية المهندسين الكويتية راشد العتل .

إدارة التفتيش الفني لبعض القضايا المنجزة لضمان جودة التقارير.

سادساً: التفتيش الآلي

أصدر رئيس الإدارة العامة للخبراء باعتماد التفتيش الإلكتروني على الملفات بدلاً من مراجعتها ورقياً، مما ساهم في تقليل الوقت ودعم جودة العمل.

حضور متنوع من المسؤولين

وشهد الحفل حضور متنوع من المسؤولين ، كان في مقدمتهم وكالة وزارة العدل بالتكليف عواطف عبد اللطيف السند، والوكيلة المساعدة بالتكليف نوف يوسف القبندي .

كما شارك في الحفل نخبة من الشخصيات الرسمية والعامة ، من بينهم: السفير خالد محمد المغامس رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي والأمين العام المساعد في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أبرار فهد الحماد ،



شملت اجتماعات المصف الوطني للخبراء المحاسبين ووزارة المالية وجامعة MDI «المحاسبين» عقدت 3 اجتماعات في الجزائر



والمشاركة في مؤتمر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المزمع عقده في شهر يونيو في الجزائر، مع بحث فرص الحضور والمشاركة العلمية ذات الصلة.

وفي السياق ذاته ، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بزيارة رسمية لوزارة المالية الجزائرية في 22 ديسمبر 2025 ، حيث هدفت الزيارة إلى بحث آفاق التعاون المؤسسي وتطوير العمل المشترك بين الجهات المهنية ذات الصلة.

وعقد الاجتماع بحضور كل من : ممثل الجمعية الدكتور أحمد القطان ومحمد بركاش، الأمين العام للمجلس الوطني للمحاسبة بوزارة المالية الجزائرية، و عبدالكريم بوحوش، رئيس المصرف الوطني للخبراء المحاسبين، وتناولت سبل تعزيز التنسيق بين المؤسسات المهنية، وتبادل الخبرات الفنية والعلمية، وتوحيد الجهود بما يساهم في الارتقاء بالمهنة ومواكبة التطورات الدولية في مجالات المحاسبة والتدقيق .

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اجتماع المصف الوطني للخبراء المحاسبين في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية يوم الاثنين الموافق 22 ديسمبر 2025 .

وشارك في الاجتماع كل من من المصف الوطني للخبراء المحاسبين كل من : رئيس المجلس بوحوش عبد الكريم وأعضاء المجلس: بلخيري سمير وفلة عياشي وبشوندة رفيق ورباحي نوال ومدير الإدارة العامة بوسلامة محمد ومحاسب المجلس سعدي أحمد.

وخلال الاجتماع ، تم الاتفاق بين الجانبين على ما يلي : التعاون البحثي في إعداد بحث علمي مشترك يتناول مدى توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم تحديد الإطار النظري والمنهجي للبحث وآلية النشر في مرحلة لاحقة والاتفاق على مشاركة ممثلين من المصف الوطني للخبراء المحاسبين في الحضور وتقديم محاضرات ضمن البرنامج الشهري للمحاضرات العلمية التي تُعقد عبر منصة Zoom، بما يساهم في تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة المهنية ، بالإضافة إلى التنسيق



وخلال الاجتماع، ناقش الجانبان آفاق التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي والدراسات التطبيقية، وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية، إضافة إلى برامج تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة.

وقد تم التوافق المبدئي على إطلاق إطار تعاون شامل يشمل تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة في مجالات المحاسبة، والتدقيق، والحوكمة، والاستدامة، والمشاركة في تنظيم مؤتمرات علمية إقليمية ودولية، وتبادل الخبرات الأكاديمية والتدريبية بين الكويت والجزائر، ودعم النشر العلمي في المجالات المحكّمة وتعزيز جودة الأبحاث المشتركة.

وتسعى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من تلك الاجتماعات إلى توسيع شبكة شراكاتها الأكاديمية الإقليمية والدولية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات البحثية بين المؤسسات الأكاديمية الرائدة في العالم العربي، بما يخدم تطوير مهنة المحاسبة والحوكمة والمالية.

- توسيع الشراكات المهنية بين الجمعية والجمعيات المهنية الإقليمية والدولية
- التعاون البحثي في إعداد بحث علمي مشترك يتناول مدى توافق معايير المحاسبة الإسلامية
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات المهنية، وتبادل الخبرات الفنية والعلمية
- بحث آفاق التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي والدراسات التطبيقية

وركزت الزيارة على دراسة مجالات التعاون الممكنة بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وكل من المجلس الوطني للمحاسبة والمصرف الوطني للخبراء المحاسبين، بما يشمل التعاون البحثي، وتنظيم الفعاليات العلمية، وتبادل الخبرات المهنية، إضافة إلى بحث المبادرات المشتركة التي من شأنها دعم الممارسات المهنية السليمة وتعزيز جودة التقارير المالية.

كما أن الزيارة تؤكد حرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على توسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز حضورها المهني، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير مهنة المحاسبة وفق أفضل المعايير والممارسات المعتمدة.

وأكد المشاركون في اللقاء أهمية هذا النوع من التواصل المؤسسي في بناء شراكات مهنية مستدامة، وتعزيز التكامل بين الهيئات المحاسبية في المنطقة، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الكفاءات المهنية وخدمة المصلحة العامة. وشاركت في الزيارة الجهات التالية : جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والمجلس الوطني للمحاسبة في وزارة المالية الجزائرية والمصرف الوطني للخبراء المحاسبين في الجزائر.

وفي خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الأكاديمي العربي في مجال المحاسبة والبحث العلمي، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعاً مع إدارة جامعة MDI في الجزائر، حيث حضر الاجتماع الدكتور أمين أوسديك، المدير العام لجامعة MDI، والدكتور إبراهيم بن عبد السلام، مؤسس الجامعة.

رافقهم خلالها رئيس مكتب العمالة الوافدة في الاتحاد العام لعمال الكويت محمد عبد الله العراده

« المحاسبين » استقبلت وفد من الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا



– الزيارة تأتي في إطار الحرص الكبير الذي تقوم به الجمعية في التواصل مع كافة الجهات
– أبدى الوفد الزائر إعجابهم بالدور الكبير الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تعزيز وتطوير المهنة وانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي بشكل عام

استقبل رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي مستشار الاتحاد العام لعمال الكويت ورئيس مكتب العمالة الوافدة محمد عبد الله العراده ، يرافقه وفد من الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية بزيارة مبنى الجمعية يوم الثلاثاء الموافق 16 ديسمبر 2025، حيث قام رئيس مجلس الإدارة بشرح أقسام المبنى والتعرف على أنشطة الجمعية وما تقدمه من خدمات للسادة الأعضاء.



وقد أبدى الوفد الزائر إعجابهم بالدور الكبير الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تعزيز وتطوير المهنة وانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي بشكل عام.

وبدوره ، أوضح رئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي أن الزيارة تأتي في إطار الحرص الكبير الذي تقوم به الجمعية في التواصل مع كافة الجهات والتعريف بدور الجمعية في النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على تطوير وتعزيز أداء مزاولي المهنة في مختلف القطاعات.

بحث تعزيز أطر التعاون بين الجانبين في مجال الإفلاس « المحاسبين » زارت دائرة الإفلاس في المحكمة الاتحادية في أبوظبي



صباح الجلاوي:

- الزيارة استهدفت تبادل الخبرات مع الجهات المعنية في دول الخليج

في إطار التعاون المستمر بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والهيئات والمنظمات الاقليمية العاملة في قطاع الإفلاس، قام رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي بزيارة لدائرة الإفلاس في المحكمة الاتحادية في أبوظبي.

وتم خلال اللقاء بحث أطر التعاون بين الجانبين، بحضور رئيس وحدة إعادة التنظيم المالي والإفلاس لدى المحكمة الاتحادية في أبوظبي فاطمة محمد المطوع ورئيس وحدة إعادة التنظيم المالي والإفلاس إبراهيم علي العلي وحامد الزبيدي من إدارة شؤون الخبراء والمترجمين.

وأوضح الجلاوي أن الجمعية من خلال مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس تستهدف تعزيز خبراتها في مجال إدارة الإفلاس من خلال تبادل الخبرات مع الجهات المعنية بقضايا الإفلاس في دول مجلس التعاون الخليجي.

خلال مشاركة الجمعية في المنتدى الإقليمي الدولي السنوي للشرق الأوسط فيصل الطيخ: "المحاسبين" تواصل ريادتها المهنية



وفيما يلي رصد لأهم تلك المبادرات :

تحرص الجمعية على تقديم برامج مهنية متخصصة ودورات تدريبية وورش عمل مجانية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا ، حيث أقامت مئات البرامج والدورات وورش العمل المجانية التي أسهمت ولا تزال في تطوير الفكر المحاسبي.

تقديم رؤية الجمعية الفنية في العديد من القوانين والتشريعات وتقديمها لمتخذي القرار : وبين أن الجمعية ساهمت في صياغة العديد من التشريعات والقوانين من أهمها : قانون الشركات التجارية الجديد: قامت الجمعية بتقديم مقترحاتها على القانون والتي هدفت لتسهيل بيئة الأعمال من حيث تسهيل التراخيص والاسراع في الحصول تأسيس الشركات.

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: أسهمت الجمعية بشكل كبير في صياغة بعض مواد القانون والتعديل عليها وإرسالها للجهات المعنية والعمل على تسريع تطبيق القانون

قانون الإفلاس: يسهم قانون الإفلاس في تحسين بيئة الأعمال في الكويت وإعادة الشركات المتعثرة للعمل مرة أخرى وفق رؤية وإجراءات مرنة.



شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في أعمال المنتدى الإقليمي الدولي السنوي للشرق الأوسط والذي أقيمت فعالياته في 26 نوفمبر 2025 ، بدعوة كريمة من الأستاذة العضو في باركر راسل - المحاسبون المتحدون الأستاذة / منيرة عبد اللطيف عبد الله الماجد . وقد أقيم المنتدى في الكويت بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين من مختلف الدول ،

وقد ألقى أمين السر وعضو مجلس الإدارة والرئيس السابق للجمعية فيصل عبد المحسن الطيخ كلمة خلال الملتقى تناول من خلالها دور الجمعية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك أبرز المستجدات والتطورات في مهنة المحاسبة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح الطيخ في كلمته أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سعت منذ تأسيسها في فبراير عام 1973، ولا تزال، في تطوير القدرات المهنية لمزاولة المهنة في مختلف القطاعات من خلال مبادرات نوعية تواكب التطورات المهنية وتلبي احتياجات الأعضاء في مختلف القطاعات وتتسق مع فلسفة واستراتيجية الدولة التي تهتم بشكل متزايد بمهنة المحاسبة والمراجعة باعتبارها العمود الفقري لنهضة أي اقتصاد وتطوره.

ومتطورة للشركات المتعثرة وفق الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإفلاس الجديد

معيار المحاسبة المالي للمنظمات الخيرية الكويتية وهو معيار محاسبي متوافق مع الأصول الشرعية والقانونية والمحاسبية : من بين المبادرات الهامة التي قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتأسيسها معيار المحاسبة الخيري والذي سيسهم بشكل كبير ومتزايد في الضبط المالي للجمعيات الخيرية ويعزز من أداءها ويحمي بياناتها المالية ويحقق الشفافية المالية المطلوبة.

معيار الزكاة : والذي يمثل احد المبادرات الهامة التي قامت الجمعية بتقديمه لمتخذي القرار والذي يمثل أحد أهم المعايير للشركات المدرجة وغيرها ويعد من بين المبادرات الهادفة لتعزيز ميزانية الدولة وفق ضوابط مرنة وميسرة للشركات.

=التحول الرقمي والريادة المحاسبية : تحرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تطوير القدرات المحاسبية لدى العاملين لديها من خلال تطوير مفهوم التحول الرقمي في العمل المحاسبي ، كما قامت الجمعية بتوقيع بروتوكول تعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

التواجد في عضوية المنظمات المهنية : تتواجد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كعضو في العديد من المنظمات المهنية الإقليمية والدولية مثل : الاتحاد الدولي للمحاسبين واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «الأيوبي»، كما أن الجمعية ترتبط بالكثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بالعديد من المنظمات المهنية ومنها على سبيل المثال لا الحصر : معهد المحاسبين والقانونيين الهندي - فرع الكويت وكذلك هيئة المحاسبين والمراجعين السعودية واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتلك الجهود والمبادرات المهنية منذ تأسيسها لتتماشى مع رؤية الكويت التنموية من جهة وتواكب التطور المهني في كافة القطاعات من جهة أخرى.

كما أن تلك الجهود تمثل ركيزة رئيسية في سعي الجمعية المستمر والبناء في مواكبة التطورات المهنية العالمية خاصة في مجالي الرقمنة والذكاء الاصطناعي وكيفية تطويع مثل تلك العناصر لخدمة المهنة بالإضافة لسعي الجمعية نحو الاستفادة من المعايير المحاسبية الدولية والعمل على تطبيقها في السوق الكويتي.

مزاولة مهنة مراقبي الحسابات ولائحته التنفيذية: من بين القوانين الهامة التي قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالعمل على صياغة مواده بشكل يلبي طموحات العاملين في المهنة بشكل كبير.

ساهمت الجمعية في صياغة استراتيجية الكويت لمكافحة الفساد بالتعاون مع عدد من جمعيات النفع العام تحت مظلة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

الجمعية ساهمت كذلك في تقديم رؤيتها لمتخذي القرار في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 116 لسنة 2014.

ومن بين المبادرات المهنية التي ساهمت الجمعية في تنفيذها.

تأسيس أكاديمية المحاسبين التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية : والتي تؤدي دوراً كبيراً وهاماً في تدريب خريجي الجامعات والمعاهد تخصص محاسبة وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.

تأسيس مركز الاعتماد المهني والتصنيف : الذي يعد من بين المبادرات المهنية التي تحمي المهنة من الدخلاء ، حيث تقوم الجمعية بفحص الشهادات المهنية للوافدين العاملين في مجال المهنة وعمل الاختبارات المهنية اللازمة لهم وتقديم شهادات معتمدة للجهات المعنية في الدولة.

تأسيس مركز الشركات المهنية : حيث قامت الجمعية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بإطلاق مركز الشركات المهنية في 12 ديسمبر 2023 وهو يهدف لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات والذي يشكل نقلة نوعية في تطوير المهنة. ويهدف المشروع إلى تعزيز دور المهنة ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية ، إضافة إلى مساعدة مزاولي المهنة في ممارسة أعمالهم من خلال كيانات قانونية جديدة بكل سهولة ويسر. كما أن المشروع يسهم في تأسيس الشركات المهنية المتخصصة عبر إجراءات رقمية محددة تبدأ بتقديم الطلب عبر البوابة الرقمية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتستكمل بعدها الإجراءات في مركز الكويت للأعمال عبر رابط الكتروني متكامل بين أنظمة الجمعية ووزارة التجارة.

مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس : حيث يعد المركز من بين المبادرات الهامة والتنوعية التي تعزز دور المهنة في مجالات متنوعة تتزايد الحاجة إليها بشكل مستمر في ظل بيئة أعمال متغيرة. كما أن المركز يضم خبرات كبيرة في مجال الإفلاس والذي يسهم بشكل كبير في تقديم حلول فعالة

حاضر فيها البروفيسور سمير الطرابلسي بحضور مسؤولي الجمعية «المحاسبين» نظمت الندوة التثقيفية «أسرار النشر العلمي»



صباح الجلاوي:

– الجمعية حريصة في نشر الوعي بالمهنة ودورها في تطوير الاقتصاد

سمير الطرابلسي:

– البحث العلمي ركيزة رئيسية في تطور المهنة وعلم المحاسبة

د. أحمد القطان:

– تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي في التطور المحاسبي

وبين أن الندوة ناقشت العديد من الموضوعات الهامة والضرورية على كافة المستويات البحثية ومن شأن تطبيقها تحقيق الارتقاء بدور الباحثين ووضع بحوثهم العالمية ضمن مصاف الأبحاث العالمية. وأشار إلى أن الجمعية ترحب وتدعم كافة الأفكار التي تعزز من دور المهنة وتطورها في مختلف المجالات.

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة تثقيفية بعنوان «أسرار النشر العلمي» بمقرها في 8 ديسمبر 2025، بحضور رئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي والقائم على تنظيم الندوة ورئيس لجنة البحوث والدراسات والمؤتمرات في الجمعية الدكتور أحمد القطان. وكوكبة من أهل الاختصاص والباحثين وطلاب الدراسات العليا.

نشر الوعي

في البداية، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الندوة التثقيفية «أسرار النشر العلمي» تأتي في إطار الحرص الكبير الذي تبديه جمعية المحاسبين في نشر الوعي بالمهنة ودورها في تطوير المحاسبة والمجتمع بشكل عام.

ويؤكد أن الجمعية لا تأل جهداً في تحفيز وتعظيم دور المهنة في كافة القطاعات الاقتصادية باعتبارها ركيزة تطور الاقتصاد العالمي، كما أن دور البحث العلمي له دور متزايد في تطوير المهنة.



وبدوره ، أوضح القائم على تنظيم الندوة ورئيس لجنة البحوث والدراسات والمؤتمرات في الجمعية الدكتور أحمد القطان أن الندوة سعت لتسليط الضوء على أهمية ودور البحث العلمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وخاصة المجال المحاسبي والمالي.

وأضاف د. القطان أن المتحدث في الندوة البروفيسور سمير الطرابلسي حاول من خلال سرد تجارب عملية لتوضيح العناصر التي تناولها خلال الندوة وخاصة ما يتعلق بعلاقة الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي وما هي حدود استخدامه والمحاذير التي يجب على الباحث تجنبها عند استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي.

وبين أن الباحث وضع عدة نقاط لنجاح أي بحث علمي ، من بينها : الواقعية عند اختيار موضوع البحث وأن يكون هناك ربط ملموس بين العناصر التي تناولها البحث.

وتحدث في الندوة البروفيسور سمير الطرابلسي الباحث الأكاديمي والخبير الاقتصادي وأستاذ المحاسبة والحوكمة في كلية جودمان لإدارة الأعمال بجامعة بروك الكندية، حيث تطرق الطرابلسي في الندوة اسرار نشر البحوث العلمية وتجنب الاخطاء الشائعة. وشجع على أهمية البحث العلمي في تطوير القدرات المحاسبية والمالية والدور الكبير الذي يؤديه البحث العلمي في تطور المهنة والاقتصاد بشكل عام بالعالم وخاص بدولة الكويت.

ولفت الطرابلسي أن اختيار موضوع البحث والإطار النظري لا بد وأن يسبقهما فهم كبير لطبيعة المشكلة التي يسعى الباحث للكتابة عنها ، من خلال العودة للأدبيات التي تناولت تلك الموضوعات.

وبين أن الباحث لا بد وأن يتحلى بالصبر والقدرة على العمل تحت الضغط النفسي بالإضافة إلى العمل على اختيار موضوعات قابلة للتطبيق في الواقع العملي.



بالتعاون مع شركة فيجيني للاستشارات «المحاسبين» أقامت ندوة «واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص



في إطار دورها التوعوي والتثقيفي لأهم القضايا المحاسبية والاقتصادية التي تهتم المجتمع والمتخصصين، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة فيجيني للاستشارات ، أولى ندواتها التوعوية خلال الموسم الحالي، بعنوان : «واقع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الكويت: تفعيل الفرص في مشاريع البنية التحتية والتمويل والنظم القانونية» في 19 نوفمبر 2025، بمقر الجمعية.

وتناول المتحدث في الندوة، الشريك والرئيس التنفيذي في شركة فيجيني للاستشارات حسان محمد عبد الرحيم موضوعات متنوعة حول مشاريع الشراكة تضمنت : تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهمية تلك المشاريع للاقتصاد الكويتي وشرح نماذج من المشاريع القائمة في الكويت المبنية على أساس الشراكة واستعراض الفرص المستقبلية.



صباح الجلاوي ::
 - دور كبير للقطاع المصرفي في تمويل مشاريع الشراكة
يوسف العثمان :
 - دور كبير ومتزايد لمهنة المحاسبة في تنمية وتطوير مشاريع
 الشراكة في الكويت
فيصل الطبيخ :
 - لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص دور حيوي
 في تنمية الاقتصاد
حسان عبد الرحيم :
 - تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهمية تلك
 المشاريع للاقتصاد الكويتي

وحضر الندوة الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي وأمين السر فيصل عبد المحسن الطبيخ وأمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور ورئيس لجنة مراقبي الحسابات الدكتور علي العويد ورئيس لجنة التدريب والتطوير في الجمعية طلال الأسد.

كما حضر من شركة فيجينري للاستشارات، رئيس مجلس الإدارة هشام عبد الوهاب العبيد وعدد من ممثلي البنوك والقطاع الخاص.

وشدد الحضور خلال الندوة على أهمية المحاسبة والتدقيق في منظومة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والدور الكبير للقطاع المصرفي لتمويل هذا النوع من المشاريع التي تنعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق رؤية كويت جديدة 2035.



إدارة المخاطر المؤسسية بمنهجية واحترافية لقيادة أمنة



وأدوار ومسؤوليات الأطراف المهنية واللجان الإشرافية على إدارة المخاطر.

وبين الجافور أن البرنامج حضره ممثلون من الحرس الوطني والهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، مضيفاً أن محاور البرنامج لاقت تفاعلاً كبيراً من قبل المشاركين.

وأوضح الجافور أن قطاع التدريب في الجمعية يستهدف طرح برامج ودورات تدريبية وورش عمل مجانية تلبي احتياجات موظفي الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتواكب تطورات مهنة المحاسبة والمراجعة في كافة المجالات.

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي "إدارة المخاطر المؤسسية بمنهجية واحترافية لقيادة أمنة"، بمقر الجمعية خلال الفترة من 23 إلى 27 نوفمبر 2025. وحاضر في البرنامج التدريبي الدكتور عبد العزيز مقبل.

وأوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة ومسؤول قطاع التدريب في الجمعية الدكتور فهد الجافور أن البرنامج الذي استهدف جميع المستويات الوظيفية والإشرافية في الجهات الحكومية تضمنت عدة محاور من بينها : المفهوم العام لإدارة المخاطر المؤسسية وأهميتها والفرق بين إدارة المخاطر التقليدية والمؤسسية وإدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية والحوكمة



تضمنت : عقل المال ولحظة قبل أن تبدأ مشروعك وريادة الأعمال وأهمية الملكية الفكرية «المحاسبين» : 4 ورش مجانية للمهتمين ومزاوولي المهنة



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سلسلة ورش عمل مجانية في التثقيف المالي وريادة الأعمال في الفترة من 3 وحتى 15 ديسمبر 2025 ، وتضمنت 4 ورش عمل مجانية ، هي : عقل المال والتي أقيمت في 3 ديسمبر 2025 وقدمتها المحاضرة الأستاذة أمل المطوع.

كما قدمت ورشة : لحظة قبل أن تبدأ مشروعك في 9 ديسمبر 2025 وورشة العمل المجانية ريادة الأعمال في 10 ديسمبر 2025 وأهمية الملكية الفكرية في 15 ديسمبر 2025.

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الجمعية تحرص على تقديم برامج ودورات وورش عمل مجانية أن تلك الورش التدريبية المجانية التي تعزز الوعي المحاسبي والمالي لدى المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وأشار إلى أن الجمعية تحرص على إقامة تلك الورش لأهميتها الكبيرة والمتزايدة في تطوير المفاهيم المحاسبية والمالية لدى قطاع عريض من المهتمين بالمهنة وكذلك توسيع المفاهيم المحاسبية لدى المهتمين من كافة الفئات.

بدوره ، أوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن الورش التدريبية المجانية تعكس رسالة ودور الجمعية في تعزيز دور المهنة ومنتسبيها والعمل على تلبية احتياجات الشركات التدريبية في السوق.

وبين الجافور أن الجمعية تراعي احتياجات السوق وتضع متطلبات المتدربين في أولوياتها عند تحديد الدورات والبرامج التدريبية التي يتم الإعلان عنها ، مع الحرص على استفادة أكبر عدد ممكن من تلك الدورات.

مدقق داخلي معتمد CIA



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي مدقق داخلي معتمد CIA ، بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية في الفترة من 20 يوليو إلى 4 نوفمبر 2025. وتختص شهادة مدقق داخلي معتمد بشكل رئيسي بالمدققين الداخليين الذين اختاروا العمل على تحديث مهاراتهم. ويتضمن الموضوعات التالية : حوكمة الشركات وتحديات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ودور التدقيق الداخلي ومهنة التدقيق الداخلي وآلية عمل التدقيق الداخلي واستراتيجية التدقيق الداخلي والعمل الميداني للتدقيق الداخلي.

خبير مالي معتمد CFS



نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي خبير مالي معتمد CFS بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات ، في الفترة من 23 نوفمبر وحتى 16 ديسمبر 2025 ، حيث تناول البرنامج عدة موضوعات شملت: مفاهيم القوائم المالية ، عملية وأدوات استثمار رأس المال لدى مختلف جهات الأعمال وتطبيق محاسبة التكاليف ودورها في اتخاذ القرار والتحليل المالي وتقييم المشاريع والمصادر المختلفة لتمويل الأعمال وإعداد طرق موازنة رأس المال وإدارة رأس المال العامل في مجال الأعمال.

إنطلاق "إعداد مدرب معتمد" 18 يناير 2026



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي إعداد مدرب معتمد في الفترة من 18 إلى 22 يناير 2026، حيث تتضمن محاور البرنامج : مفهوم التدريب وأهدافه وعناصر العملية التدريبية وطرق وأساليب التدريب وأساسيات الحقيقية التدريبية وإعداد المادة العلمية والألعاب والأنشطة التدريبية ومهارات العرض والإلقاء والأنماط الشخصية التمثيلية والأداء التدريبي وكسر حاجز الجمهور. ويقدم البرنامج امتيازات لحضور البرنامج تتضمن : تقديم شهادة مهنية مدرب معتمد وعضوية اتحاد نقابات المدربين العرب وفلاش ميموري يحتوي على أكثر من 1000 حقيبة تدريبية مجاناً بالإضافة إلى وجود مادة علمية موثقة.

شهادة محاسب مالي دولي معتمد CIFA



أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي خبير مالي دولي CIFA بالتعاون مع شركة برو هيومن للاستشارات ، في الفترة من 20 أكتوبر وحتى 19 نوفمبر 2025. وتناول البرنامج عدة موضوعات من بينها: إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومفاهيم المحاسبة المالية والبيانات المالية والمخزون والعقارات والمنشآت والمعدات.

محلل معتمد في إدارة المشاريع CPMA



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج محلل معتمد في إدارة المشاريع CPMA في الفترة من 15 سبتمبر وحتى 8 أكتوبر 2025 ، حيث يستهدف البرنامج التأهيل للحصول على شهادة محلل إدارة مشاريع معتمد للمختصين والراغبين في احتراف العمل في قطاع إدارة المشاريع.

محلل محاسبة جنائية معتمد CFAA



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي محلل محاسبة جنائية معتمد CFAA في الفترة من 14 سبتمبر وحتى 7 أكتوبر 2025 ، بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات.

وتم تناول الموضوعات التي يتضمنها البرنامج في 8 محاضرات ، بواقع 3 ساعات لكل محاضرة ، حيث يتم إعداد البرنامج من قبل مدربين محترفين .

ويغطي البرنامج : مفهوم المحاسبة الجنائية ، الاحتيال المالي ، مبادئ المحاسبة المالية ، أسس التحليل المالي ، إجراءات التحقيق، أساليب إجراء المقابلات وجمع الأدلة وحفظها والتقنيات والأدوات التحليلية وإعداد التقارير وعرض النتائج.

مدقق داخلي مهني معتمد CPIA



نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج شهادة مدقق داخلي مهني معتمد CPIA ، بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب ، في الفترة من 24 نوفمبر وحتى 17 ديسمبر 2025 ، في مقر الجمعية. وتناول البرنامج العديد من الموضوعات منها : حوكمة الشركات ، تحديات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ودور التدقيق الداخلي وآلية عمل التدقيق الداخلي واستراتيجية التدقيق الداخلي والعمل الميداني للتدقيق الداخلي.

محاسب إداري معتمد



أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج محاسب إداري معتمد، بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب في الفترة من 15 سبتمبر 2025 وحتى 17 ديسمبر 2025 ، حيث ركز البرنامج على عدة محاور تتمثل في إعداد التقارير المالية والتخطيط ومتابعة الأداء والرقابة وعناصر المعرفة للتدقيق الداخلي.

أهمية الملكية الفكرية على الاقتصاد



أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة عمل بعنوان: أهمية الملكية الفكرية على الاقتصاد بمقر الجمعية في 15 ديسمبر 2025 ، حيث تناولت الورشة التي حاضر فيها راشد العويهان : نشأة الملكية الفكرية وأهمية الملكية الفكرية وأنواع الملكية الفكرية وتأثير الملكية الفكرية على الاقتصاد. وتأتي تلك الورشة في إطار سلسلة من ورش العمل التي تقيمها الجمعية لتعزيز الوعي بأهمية الملكية الفكرية في الاقتصاد وتأثيرها في تطوير الأداء المهني.

"المحاسبين" أقامت تطبيق أخلاقيات المهنة ودوره في كفاءة مهنة التدقيق

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي: تطبيق أخلاقيات المهنة ودوره في كفاءة وفعالية مهنة التدقيق في الفترة من 23 إلى 27 نوفمبر 2025 بمقر الجمعية.. وتنظم الجمعية البرنامج في إطار برامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات بعقد دورات تدريبية لمراقبي الحسابات وفق نص قانون مزاول مهنة مراقبة الحسابات. وتضمنت محاور البرنامج : أهمية مدونة السلوك الأخلاقي والمهني للتدقيق ومقدمة حول قيام السلوك المهني وأخلاقيات العمل والنزاهة والاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والسلوك المهني والمحافظة على السرية والشفافية.

المحاسبين تقيم "أساسيات التدقيق الداخلي والاستدامة" مجاناً



- البرنامج يناقش المبادئ الأساسية والسلوك المهني وإدارة نشاط التدقيق الداخلي والحوكمة ومهام التدقيق الداخلي وموضوع EGS

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي " أساسيات التدقيق الداخلي والاستدامة" لمدة يومين في الفترة من 2 إلى 3 فبراير 2026 في مقر الجمعية.

وتقيم الجمعية البرنامج التدريبي مجاناً، ويناقش عدداً من المحاور هي :

- المبادئ الأساسية والسلوك المهني

- إدارة نشاط التدقيق الداخلي والحوكمة

- مهام التدقيق الداخلي وموضوع EGS

وتتلخص الأهداف الخاصة بالبرنامج في :

- مفهوم التدقيق الداخلي والالمام بالمبادئ الأساسية والمعايير المهنية الصادرة من معهد المدققين الداخليين IIA واكتساب معرفة أساسية بمفاهيم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتطوير المهارات اللازمة لتخطيط وتنفيذ وإعداد تقارير مهام التدقيق الداخلي والتعرف على برنامج ضمان وتحسين الجودة وأهميته وتقديم مفهوم الاستدامة واستعراض كيفية دمجها وأنشطة التدقيق الداخلي.

وسوف تقوم المحاضرة الأستاذة جنان العصيمي بتقديم المحاضرة.

"المحاسبين السعودية" حصدت شهادة الجودة "حياك"



وأوضح أن مركز خدمة المستفيدين خضع لتقييم شامل للحصول على الشهادة تضمن جودة الخدمات المقدمة وكفاءة العمليات ومستوى الأداء وبيئة تقديم الخدمة وفقاً لمعايير موحدة تهدف إلى رفع مستويات الرضا وتحسين تجربة المستفيدين.

منحت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين شهادة الجودة السعودية "حياك" نظير تميزها في خدمة المستفيدين ونجاحها في تطبيق معايير الجودة المعتمدة في مركز خدمة المستفيدين بمدينة الرياض.

وجاء استحقاق الهيئة للشهادة بعد استيفائها متطلبات اللائحة الفنية لشهادة الجودة السعودية لمراكز خدمة العملاء وتطبيقها معايير الجودة على مختلف قنوات تقديم الخدمة للمستفيدين.

وأكد رئيس الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين د. أحمد المغامس أن حصول الهيئة على شهادة "حياك" يعكس التزامها بتعزيز تجربة المستفيدين، وحرصها على تطوير خدماتها بشكل مستمر بما يضمن رفع مستوى الجودة وتحسين كفاءة الإجراءات وتسهيل رحلة المستفيد تحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية في تقديم خدمات مهنية عالية الجودة.

دليل ارشادي مهني جديد لتعزيز الجودة وتحسين الرقابة



أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين دليلاً إرشادياً مهنيًا جديدًا يستهدف المحاسبين القانونيين والمراجعين، يركّز على تقييم مخاطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة والتحيز في التقديرات المحاسبية باعتبارها من أبرز مؤشرات الغش المحاسبي المحتمل.

ويعالج الدليل متطلبات معيار المراجعة المتعلق بمسؤوليات المراجع بشأن الغش عند مراجعة القوائم المالية.

ويتناول الدليل مخاطر القيود اليومية، وخاصة القيود اليدوية والقيود التي تسجل في نهاية الفترات المالية.

كما يُبرز الدليل أن الفحص بأثر رجعي يعتبر من أكثر الأدوات المهنية فاعلية في كشف أنماط التحيز في التقديرات المحاسبية عبر مقارنة التقديرات المحاسبية السابقة بنتائجها الفعلية، مما يساعد على تقييم جودة عملية التقدير وحيادية الإدارة عند إعداد القوائم المالية.

"المحاسبين القطرية" أطلقت المبادرة الوطنية للوعي المالي



Q C P A

جمعية المحاسبين
القانونيين القطرية

أطلقت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة "المبادرة الوطنية للوعي المالي" تحت عنوان المالية لغير الماليين، حيث استهدفت تدريب عدد 50 شخصا من المواطنين والمواطنات. وعلى مدار الشهر، من خلال 10 ورش، تعرف المشاركون على المهارات العملية للتعاملات المالية، مبادئ وآليات الاستثمار، الادخار، والقرارات المالية الذكية التي تساعدهم في تنمية ثروتهم وإدارة حياتهم المالية وفق أسس سليمة. كما وقعت الجمعية مذكرة تفاهم مع كلية المجتمع وذلك في إطار تعزيز الشراكات الوطنية، ولدعم التعاون الأكاديمي والمهني بين الجانبين، وتطوير مهارات الطلبة في مجالات المال والأعمال والمحاسبة وتزويدهم بالشهادات المهنية المعتمدة.

"المحاسبين الأردنيين": تعاون تدريبي مع "دائرة مراقبة الشركات"



أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين عن إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من برنامج التدريب المتخصص المنبثق عن اتفاقية التعاون المشترك مع دائرة مراقبة الشركات، ضمن الحملة الإعلامية التي أطلقت سابقاً بين الجانبين لتعزيز الكفاءة المهنية والقدرات المؤسسية لموظفي الدائرة.. وافتتح الدورة كلٌّ من حسام رحال رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والدكتور وائل العرموطي مراقب عام الشركات، اللذان أكدا خلال كلمتيهما على أهمية هذا التعاون في دعم تطوير الكوادر البشرية، وتعزيز مفاهيم الحوكمة والشفافية في العمل المؤسسي وجاء تنفيذ المرحلة الأولى بعنوان "قراءة البيانات المالية وتحليلها"، في حين تناولت المرحلة الثانية موضوع "إدارة الوقت بشكل فعال ورفع الإنتاجية".

التحكيم التجاري شارك في الملتقى الخليجي الأول في الكويت لدعم قدرات "المشاريع المنزلية"



تأكيداً لدوره في دعم بيئة الأعمال الخليجية، وتعزيز الحماية القانونية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وترسيخ دوره كمظلة موثوقة لحل النزاعات التجارية بكفاءة وحيادية، شارك مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الملتقى الخليجي الأول لبناء قدرات ومهارات أصحاب المشاريع المنزلية في دولة الكويت، ضمن الجلسة الثالثة تحت عنوان "البيئة القانونية وحماية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من النزاعات التجارية"



يتقدم

الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية بخالص التهاني والتبريكات

لعضو الجمعية

الدكتورة / هنادي ابراهيم الابراهيم

في تخصص المحاسبة

بعنوان :

" مدى الالتزام بمعايير العمل الميداني عند مراجعة القوائم المالية
وأثره على جودة المراجعة مع دراسة ميدانية على الجمعيات التعاونية
الكويتية"

من كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ - جمهورية مصر العربية

متمنين لها دوام التوفيق والسداد



يتقدم

الرئيس الفخري

ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالتهاني والتبريكات

لعضو الجمعية

الأستاذة / شوق على العياش

بمناسبة حصولها على درجة الماجستير - تخصص إدارة الأعمال

من جامعة ماسترخت (MCM)

داعين المولي عز وجل لها التوفيق والسداد

52 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

(من أكتوبر إلى ديسمبر 2025)

محمد حمود على الخالدي
ذياب سهل على مطر المطيري
حمد كحيل عيد المطيري
حفصه يوسف محمد النفيسي
حمد احمد حمد العليان
عبدالله غازي عبدالله المشعان
عبدالله خليل حبيب عريان
حمد فالح مفلح الهبيدة
عبدالله مطلق مفلح الهبيدة
فيصل احمد محمد عبيد
عبدالله محمد ابراهيم الانبجي
شهد محمد جاسم الحريان
بشاير عدنان عبدالله بوقريص
سلمى عبدالله احمد الخلف
مريم أياد سعيد شهاب احمد
انوار احمد عبدالله المريخي
احمد على دالي العتيبي
عيسى حسين ابراهيم الخراز
احمد خليفة عمران البنوان
صقر عدنان محمد العميري
بندر سعود رشيد الظفيري
زهور حبيب عبدالرضا الضج
هيفاء بدر زامل الزامل
احمد حامد احمد العوضي
نولوو صلاح احمد السايح

حمدان مطلق حمدان الجبيري
فهد ناصر فالح الدويك العازمي
نور الهدى ثاري عايد العازمي
منصور عبدالله دغيم الهاجري
رهام خالد نصار الشريعان
دلال ياسر حسين كاكولي
محمد سليمان ادبيان المطيري
فاطمة انور عبدالغفور
مزيد سعد عاذي العتيبي
هادي عبدالرسول حسن جمعة
عبدالوهاب مساعد صالح العبدلي
حمد مساعد صالح العبدلي
يوسف طائب عبداللطيف الغريلي
معالي راشد محمد البطي
احمد نبيل عبدالله الشهران
عبدالله فارس خليفة المطيري
احمد خالد احمد السبيعي
خالد محمد عبدالله الشمري
منار فهد عبدالرحمن اليوسف
دانة طارق الكندري
فاطمة عادل يوسف الدلامة
فهد معن عبدالرزاق العيسى
على عبدالله حسن الحسن
عيسى سعود عيسى المخيزيم
ناصر نبيل نجم الياسين
مبارك بدر ناصر الودعاني
سعود عبدالمحسن احمد الخليفة



مرحباً بالأعضاء الجدد



غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :

هاتف مباشر: + 965 22423666 + 965 22423555

بدالة: + 965 1805580 / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com